

المشي إلى المسجد ، يلزم تحية صلاة الركعتين على ما يأتي في النذر . انتهى .  
قلت : فيعاني بها .

وقال في الفروع : ظاهر كلام الأصحاب : أن الطواف المنذور كالصلاة المنذورة .

## باب صوم التطوع

قوله ﴿ وَأَفْضَلُهُ صَوْمُ دَاوُدَ - عَلَيْهِ السَّلَام - كَأَن يَصُومُ يَوْمًا ، وَيُفْطِرُ يَوْمًا ﴾ .

هذا الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب . ونص عليه . وكان أبو بكر النجاد - من الأصحاب - يسرد الصوم . فظاهر حاله : أن سرد الصوم أفضل <sup>(١)</sup> .

### فائدته

إمدهما : يحرم صوم الدهر إذا دخل فيه يومى العيدين ، وأيام التشريق .  
ذكره القاضى وأصحابه ، بل عليه الأصحاب . وعبر القاضى وأصحابه بالكراهة .  
ومرادهما : كراهة تحريم . ذكره المصنف والمجد وغيرهما . وهو واضح .  
وإن أفطر أيام النهى : جاز صومه ، ولم يكره . على الصحيح من المذهب .  
وعليه أكثر الأصحاب . نقل صالح : إذا أفطرها رجوت أن لا بأس به . واختار الكراهة المصنف . وهو رواية الأثرم .

وقال الشيخ تقي الدين : الصواب قول من جعله تركاً للأولى أو كراهة .

الثانيه : قوله ﴿ وَيُسْتَحَبُّ صِيَامُ أَيَّامِ الْبَيْضِ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ﴾ .

هذا بلا نزاع . واعلم أنه يستحب صيام ثلاثة أيام من كل شهر . والأفضل أن تكون أيام البيض ، نص عليه . فإنها أفضل . نص عليه . وسميت بيضاء لا ببيضاضها ليلاً بالقمر ونهاراً بالشمس . وهذا الصحيح .

---

(١) لا أفضل من صيام داود

وذكر أبو الحسن التميمي في كتابه « اللطيف الذي لا يسع جهله » إنما سميت  
بيضاء ، لأن الله تعالى تاب فيها على آدم ، وبيض صحيفته . وهي : الثالث عشر ،  
والرابع عشر ، والخامس عشر .

تنبيه : ظاهر قوله ﴿ وَمَنْ صَامَ رَمَضَانَ وَاتَّبَعَهُ بَسِيتٍ مِنْ شَوَّالٍ  
فَكَأَنَّمَا صَامَ الدَّهْرَ ﴾ .

أن الأولى : متابعة الست ، إذ المتابعة ظاهرها التوالى . وهو ظاهر كلام  
الخرقي ، وجماعة كثيرة من الأصحاب . وصرح بعض الأصحاب بذلك . وجزم به  
في المذهب ، ومسبوك الذهب .

والصحيح من المذهب : حصول فضيلتها بصومها متتابعة ومتفرقة . ذكره  
كثير من الأصحاب . منهم صاحب الهداية ، والمستوعب ، والمغنى ، والشرح ،  
والحرر ، والرعاية الصغرى ، والفائق وغيرهم . وهو ظاهر كلامه في الخلاصة ،  
والتلخيص ، والوجيز ، والحاويين وغيرهم . لإطلاقهم صومها . وقال في الرعاية  
الكبرى : وإن فرقها جاز . وقدمه في الفروع . وقال : وهو ظاهر كلام الإمام  
أحمد في أول الشهر وآخره . قال في اللطائف : هذا قول أحمد . واختاره الشيخ  
تقى الدين . واستحب بعض الأصحاب التتابع ، وأن يكون عقيب العيد . قال في  
الفروع : وهذا أظهر . ولعله مراد أحمد والأصحاب . لما فيه من المسارعة إلى الخير ،  
وإن حصلت الفضيلة بغيره .

### فائدتان

إمضاءهما : ظاهر كلام المصنف : أن الفضيلة لا تحصل بصيام الستة في غير  
شوال . وهو صحيح . وصرح به كثير من الأصحاب . وقال في الفروع : ويتوجه  
احتمال تحصل الفضيلة بصومها في غير شوال . وقال في الفائق : ولو كانت من غير  
شوال ففيه نظر .

قلت : وهذا ضعيف مخالف للحديث . وإنما الحق بفضيلة رمضان لكونه حريمه ، لا لكون الحسنة بعشر أمثالها . ولأن الصوم فيه يساوى رمضان في فضيلة الواجب . قاله في الفروع . ويتوجه تحصيل فضيلتها لمن صامها . وقضى رمضان . وقد أفطره لعذر . قال : ولعله مراد الأصحاب . وما ظاهره خلافه : خرج على الغالب المعتاد . انتهى . قلت : وهو حسن .

**الثانية : قوله ﴿ وَصِيَامُ يَوْمٍ عَاشُورَاءَ كَفَّارَةٌ سَنَةٍ ، وَيَوْمُ عَرَفَةٍ كَفَّارَةٌ سَنَتَيْنِ ﴾ .**

وهذا بلا نزاع . قال ابن هبيرة : أما كون صوم يوم عرفة بسنتين . ففيه وجهان . أحدهما : لما كان يوم عرفة في شهر حرام بين شهرين حرامين : كفر سنة قبله وسنة بعده .

والثاني : إنما كان لهذه الأمة . وقد وعدت في العمل بأجرين . وإنما كفر عاشوراء السنة الماضية ، لأنه تبعها وجاء بعدها . والتكفير بالصوم إنما يكون لما مضى لا لما يأتي .

**قوله ﴿ وَلَا يُسْتَحَبُّ لِمَنْ كَانَ بِعَرَفَةٍ ﴾ .**

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وفطره أفضل . واختار الآجری : أنه يستحب لمن كان بعرفة إلا لمن يضعفه . وحكى الخطابي عن أحمد مثله . وقيل : يكره صيامه . اختاره جماعة من الأصحاب .

فعلى المذهب : يستثنى من ذلك إذا عدم المتمتع والقارن الهدى . فإنه يصوم عشرة أيام ، ثلاثة في الحج . ويستحب أن يكون آخرها يوم عرفة ، عند الأصحاب . وهو المشهور عن أحمد . على ما يأتي في كلام المصنف في باب الفدية .

**تنبيه :** عدم استحباب صومه لتقويه على الدعاء . قاله الخرقى ، وغيره . وعن الشيخ تقي الدين : لأنه يوم عيد .

### فائدته

**الرُّوْلَى :** سُمي يوم عرفة للوقوف بعرفة فيه . وقيل : لأن جبريل حج إبراهيم عليه الصلاة والسلام ، فلما أتى عرفة ، قال : عرفت ؟ قال : عرفت . وقيل : لتعارف حواء وآدم بها .

**الثانية :** ظاهر كلام المصنف ، وأكثر الأصحاب : أن يوم التروية في حق الحاج ليس كيوم عرفة في عدم الصوم . وجزم في الرعاية بما ذكره بعضهم : أن الأفضل للحاج الفطر يوم التروية ويوم عرفة بهما . انتهى .

وسمى « يوم التروية » لأن عرفة لم يكن بها ماء . وكانوا يرتون من الماء إليها . وقيل : لأن إبراهيم - عليه الصلاة والسلام - رأى ليلة التروية الأمر بذبح ابنه فأصبح يتروى : هل هو من الله ، أو حلم ؟ فلما رآه الليلة الثانية . عرف أنه من الله . قوله ﴿ وَيُسْتَحَبُّ صَوْمُ عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ ﴾ .

بلا نزاع . وأفضله : يوم التاسع . وهو يوم عرفة . ثم يوم الثامن . وهو يوم التروية . وهذا المذهب . وعليه الأصحاب . وقال في الرعايتين ، والفائق : وآكد العشر : الثامن ، ثم التاسع .

قلت : وهو خطأ . وقال في الفروع : ولا وجه لقول بعضهم : آ كده الثامن ثم التاسع . ولعله أخذه من قوله في الهداية : آ كده يوم التروية وعرفة .

قوله ﴿ وَأَفْضَلُ الصِّيَامِ - بَعْدَ شَهْرِ رَمَضَانَ - شَهْرُ اللَّهِ الْحَرَامِ ﴾ .

قال عليه أفضل الصلاة والسلام « أفضل الصلاة ، بعد المكتوبة : جوف الليل . وأفضل الصيام ، بعد شهر رمضان : شهر الله الحرام » رواه مسلم . فحمله صاحب الفروع على ظاهره . وقال : لعله - عليه أفضل الصلاة والسلام - لم يلتزم الصوم فيه لعذر ، أو لم يعلم فضله إلا أخيراً . انتهى .

وحمله ابن رجب في لطائفه على أن صيامه أفضل من التطوع المطلق بالصيام .

بدليل قوله - عليه أفضل الصلاة والسلام - « أفضل الصلاة ، بعد المكتوبة : جوف الليل » قال : ولا شك أن الرواتب أفضل . فراده بالأفضلية : في الصلاة والصوم ، والتطوع المطلق . وقال : صوم شعبان أفضل من صوم الحرم . لأنه كالراتبة مع الفرائض . قال : فظهر أن فضل التطوع ما كان قريباً من رمضان ، قبله أو بعده . وذلك ملتحق بصيام رمضان لقربه منه . وهو أظهر . انتهى .

### فوائد

الأولي : أفضل المحرم : اليوم العاشر . وهو يوم عاشوراء . ثم التاسع . وهو تاسوعاء . ثم العشر الأول .

الثانية : لا يكره أفراد العاشر بالصيام . على الصحيح من المذهب . وقد أمر الإمام أحمد بصومهما . ووافق الشيخ تقي الدين أنه لا يكره . وقال : مقتضى كلام أحمد : أنه يكره .

الثالثة : لم يجب صوم يوم عاشوراء ، قبل فرض رمضان . على الصحيح من المذهب . قدمه في الفروع . وقال : اختاره الأكثر . منهم : القاضى . قال المجد : هو الأصح من قول أصحابنا .

وعنه أنه كان واجباً . ثم نسخ . اختاره الشيخ تقي الدين . ومال إليه المصنف والشارح .

قوله ﴿ وَيُكْرَهُ إِفْرَادُ رَجَبٍ بِالصَّوْمِ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وهو من مفردات المذهب . وحكى الشيخ تقي الدين في تحريم إفراده وجهين . قال في الفروع : ولعله أخذه من كراهة أحمد .

تنبيه : مفهوم كلام المصنف : أنه لا يكره أفراد غير رجب بالصوم . وهو صحيح لا نزاع فيه . قال المجد : لانعلم فيه خلافاً .

### فائدتاه

إحداهما : نزول الكراهة بالفطر من رجب ، ولو يوماً ، أو بصوم شهر آخر من السنة . قال المجد : وإن لم يَلِه .

الثانية : قال في الفروع : لم يذكروا أكثر الأصحاب استحباب صوم رجب وشعبان . واستحسنه ابن أبي موسى في الإرشاد . قال ابن الجوزي في كتاب أسباب الهداية : يستحب صوم الأشهر الحرم وشعبان كله . وهو ظاهر ما ذكره المجد في الأشهر الحرم . وجزم به في المستوعب . وقال : آكد شعبان يوم النصف . واستحب الآجري صوم شعبان ، ولم يذكروا غيره .

وقال الشيخ تقي الدين : في مذهب أحمد وغيره نزاع . قيل : يستحب صوم رجب وشعبان . وقيل : يكره . فيفطر ناذرها بعض رجب .

**قوله ﴿وَإِفْرَادُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾ .**

يعنى يكره . وهذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . ونص عليه . قال المجد : لا نعلم فيه خلافاً . وقال الآجري : يحرم صومه . ونقل حنبلي : لا أحب أن يتعمده . قال الشيخ تقي الدين : لا يجوز صوم يوم الجمعة . وحكاة في الرعاية وجهاً .

**قوله ﴿وَيَوْمِ السَّبْتِ﴾ .**

يعنى يكره إفراد يوم السبت بالصوم . وهو المذهب . وعليه الأصحاب . واختار الشيخ تقي الدين : أنه لا يكره صيامه مفرداً . وأنه قول أكثر العلماء . وأنه الذي فهمه الأئرم من روايته . وأن الحديث شاذ ، أو منسوخ . وقال : هذه طريقة قدماء أصحاب الإمام أحمد الذين صحبوه كالأئرم ، وأبي داود . وأن أكثر أصحابنا فهم من كلام الإمام أحمد الأخذ بالحديث . انتهى . ولم يذكروا الآجري كراهة غير صوم يوم الجمعة . فظاهره لا يكره غيره .

قوله ﴿ وَيَوْمَ الشَّكِّ ﴾ .

يعنى أنه يكره صومه .

واعلم أنه إذا أراد أن يصوم يوم الشك ، فتارة يصومه لكونه وافق عادته .  
وتارة يصومه موصولا قبله ، وتارة يصومه عن قضاء فرض . وتارة يصومه  
عن نذر معين ، أو مطلق . وتارة يصومه بنية الرضائية احتياطاً . وتارة يصومه  
تطوعاً من غير سبب . فهذه ست مسائل .

إمراءها : إذا وافق صوم يوم الشك عادته . فهذا لا يكره صومه . وقد استثناء  
المصنف في كلامه بعد ذلك .

الثانية : إذا صامه موصولا بما قبله من الصوم . فإن كان موصولا بما قبل  
النصف فلا يكره قولاً واحداً . وإن وصله بما بعد النصف لم يكره . على الصحيح  
من المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .

وقيل : يكره . ومبناها على جواز التطوع بعد نصف شعبان . فالصحيح من  
المذهب : أنه لا يكره . ونص عليه . وإنما يكره تقدم رمضان بيوم أو يومين .  
وقيل : يكره بعد النصف . اختاره ابن عبدوس في تذكرته . وقدمه في  
الرايعتين . وأطلقهما في الحاويين . ومال صاحب الفروع إلى تحريم تقدم رمضان  
بيوم أو يومين .

الثالثة : إذا صامه عن قضاء فرض . فالصحيح من المذهب : أنه لا يكره . وعنه  
يكره صومه قضاء . جزم به الشيرازى في الإيضاح ، وابن هبيرة في الإفصاح ،  
وصاحب الوسيلة فيها . قال في الفروع : فيتوجه طرده في كل واجب للشك في  
براءة الذمة .

الرابعة : إذا وافق نذر معين يوم الشك ، أو كان النذر مطلقاً : لم يكره صومه  
قولاً واحداً .

الخامسة : إذا صامه بنية الرضائية احتياطاً : كره صومه . ذكره المجد وغيره  
واقصر عليه في الفروع .

السادسة : إذا صامه تطوعاً من غير سبب . فالصحيح من المذهب : يكره .  
وعليه جماهير الأصحاب ، كما قطع به المصنف هنا . قال في الكافي : قاله أصحابنا . قال  
الزركشي : هو قول القاضي ، وأبى الخطاب والأكثرين . وقال المجد : وهو ظاهر  
كلام الإمام أحمد رحمه الله .

وقيل : يحرم صومه . فلا يصح . وهو احتمال في الكافي . ومال إليه فيه .  
واختاره ابن البناء ، وأبو الخطاب في عباداته الخمس ، والمجد وغيرهم . وجزم به ابن  
الزاغوني وغيره . ومال إليه في الفروع . وهما روايتان في الرعاية .  
وعنه لا يكره صومه . حكاه الخطابي عن الإمام أحمد .

السابعة : يوم الشك هو يوم الثلاثين من شعبان ، إذا لم يكن في السماء علة  
ليلة الثلاثين . ولم يترأى الناس الهلال . قدمه في الفروع . وقال القاضي . وأكثر  
الأصحاب : أو شهد به من ردت شهادته . قال القاضي : أو كان في السماء علة .  
وقلنا : لا يجب صومه .

قوله ﴿ وَيَوْمَ النَّيْزِزِ وَالْمُهْرَجَانِ ﴾ .

يعنى يكره صومهما . وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به  
كثير منهم . وهو من مفردات المذهب . واختار المجد أنه لا يكره ، لأنهم  
لا يعظمونها بالصوم .

### فوائد

منها : قال المصنف والمجد ، ومن تبعهما : وعلى قياس كراهة صومهما كل  
عيد للكفار ، أو يوم يفردونه بالتعظيم .  
وقال الشيخ تقي الدين : لا يجوز تخصيص صوم أعيادهم .

ومنها : النيروز والمهرجان - عيدان للكفار - قال الزنجشري : النيروز الشهر الثالث من الربيع . والمهرجان : اليوم السابع من الخريف .  
ومنها : يكره الوصال وهو أن لا يفطر بين اليومين فأكثر . على الصحيح من المذهب . وقيل : يحرم . واختاره ابن البناء . قال الإمام أحمد : لا يعجبني . وأوماً إلى إباحته لمن يطيقه . وتزول الكراهة بأكل ثمرة ونحوها . وكذا بمجرد الشرب على ظاهر مارواه المروذي عنه . ولا يكره الوصال إلى السحر . نص عليه . ولكن ترك الأولى . وهو تعجيله الفطر .

ومنها : هل يجوز لمن عليه صوم فرض أن يتطوع بالصوم قبله ؟ فيه روايتان . وأطلقهما في الهداية ، والمغنى ، والمجد في شرحه ، والشرح ، والفروع ، والفائق . إمراًهما لا يجوز ، ولا يصح . وهو المذهب . نص عليه في رواية حنبل . وقال في الحاويين : لم يصح في أصح الروايتين . واختاره ابن عبدوس في تذكرته وجزم به في المذهب ، ومسبوك الذهب ، والإقادات ، والمنور . وقدمه في المستوعب ، والخلاصة ، والمحرم ، والرايعتين ، وابن رزين في شرحه . وهو من مفردات المذهب .

والرواية الثانية : يجوز . ويصح . قدمه في النظم . قال في القاعدة الحادية عشرة : جاز على الأصح .  
قلت : وهو الصواب .

فعلى المذهب - وهو عدم الجواز - فهل : يكره القضاء في عشر ذي الحجة ، أم لا يكره ؟ فيه روايتان . وأطلقهما في المغنى ، والشرح ، وشرح المجد ، والفائق ، والفروع .

قلت : الصواب عدم الكراهة .  
وهذه الطريقة هي الصحيحة . وهي طريقة المجد في شرحه . وتابعه في

الفروع . وقال : هذه الطريقة هي الصحيحة . قال المصنف في المغنى : وهذا أقوى عندى . قال فى الفروع : لأننا إذا حررنا التطوع قبل الفرض كان أبلغ من الكراهة . فلا تصح تفريعا عليه . انتهى .

ولنا طريقة أخرى ، قالها بعض الأصحاب . وهى إن قلنا : بعدم جواز التطوع قبل صوم الفرض : لم يكره القضاء فى عشر ذى الحجة ، بل يستحب لثلاثين من العبادة بالسكينة . وإن قلنا بالجواز : كره القضاء فيها ، لتوفيرها على التطوع لبيان فضله فيها مع فضل القضاء . قال فى المغنى : قاله بعض أصحابنا .

وقال فى الرايتين ، والحاويين : ويباح قضاء رمضان فى عشر ذى الحجة . وعنه يكره . وقال فى الكبرى أيضاً : ويحرم نفل الصوم قبل قضاء فرضه لحرمة نص عليه . وعنه يجوز .

قائمة : لو اجتمع ما فرض شرعاً ونذر : بدىء بالمفروض شرعاً ، إن كان لا يخاف فوت المنذور ، وإن خيف فوته بدىء به . ويبدأ بالقضاء أيضاً إن كان النذر مطلقاً .

قوله ﴿ وَلَا يَجُوزُ صَوْمُ يَوْمِي الْعِيدَيْنِ عَنْ فَرَضٍ وَلَا تَطَوُّعٍ . وَإِنْ قَصَدَ صِيَامَهُمَا كَانَ عَاصِيًا . وَلَمْ يُجْزِهِ عَنْ فَرَضٍ ﴾ .

الصحيح من المذهب : أنه لا يصح صوم يومى العيدين عن فرض ، ولا نفل . وعليه الأصحاب . وحكاه ابن المنذر إجماعاً . وعنه يصح عن فرض . نقله مهنا فى قضاء رمضان . وفى الواضح رواية : يصح عن نذره المعين .

قوله ﴿ وَلَا يَجُوزُ صِيَامُ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ تَطَوُّعًا ﴾ بلا نزاع ﴿ وَفِي صَوْمِهَا عَنِ الْفَرَضِ رَوَاتَانِ ﴾ .

وأطلقهما فى الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،

والسكافي ، والمغني ، والتلخيص ، والبلغة ، وشرح المجد ، والشرح ، والرعاية  
الصفري ، والزركشي ، وشرح ابن منبج هنا ، والحاوي الكبير .

امداهما : لا يجوز . اختاره ابن أبي موسى ، والقاضي . قال في المبهج : وهي  
الصحيحة . وقدمه الخرق ، وابن رزين في شرحه . قال الزركشي : وهي التي ذهب  
إليها أحمد أخيراً . وجزم به في الوجيز ، والمنتخب .

والرواية الثانية : يجوز . صححه في التصحيح ، والنظم . واختاره ابن عبدوس  
في تذكرته . وقدمه في المحرر ، والرعاية الكبرى في باب صوم النذر والتطوع .  
وجزم به في المنور . وذكر الترمذي عن أحمد جواز صومها عن دم المتعة خاصة .  
قال الزركشي : خص ابن أبي موسى الخلاف بدم المتعة . وكذا ظاهر كلام  
ابن عقيل : تخصيص الرواية بصوم المتعة . وهو ظاهر العمدة . فإنه قال : ونهى  
عن صيام أيام التشريق ، إلا أنه أرخص في صومها للمتمتع إذا لم يجد هدياً .  
واختاره المجد في شرحه .

قلت : وقدم المصنف في هذا الكتاب في باب الفدية : أنها تصام عن دم  
المتعة إذا عدم . وجزم به في الإفادات . وصححه في الفائق في باب أقسام النسك .  
وقدمه في الرعاية الكبرى في آخر باب الإحرام . قال ابن منبج في شرحه في باب  
الفدية : هذا المذهب . وقدمه الشارح هناك والناظم .

قوله ﴿ وَمَنْ دَخَلَ فِي صَوْمٍ أَوْ صَلَاةٍ تَطَوُّعٍ : اسْتَحَبَّ لَهُ إِمَامُهُ  
وَلَمْ يَجِبْ ﴾ .

هذا المذهب . نص عليه . وعليه الأصحاب . وعن أحمد يجب إتمام الصوم .  
ويلزمه القضاء . ذكره ابن البناء ، والمصنف في السكافي . ونقل حنبل في الصوم :  
إن أوجبه على نفسه فأفطر بلا عذر أعاد . قال القاضي : أى نذره . وخالفه ابن  
عقيل . وذكره أبو بكر في النفل . وقال : تفرد به حنبل . وجميع الأصحاب نقلوا  
عنه لا يقضى . وفي الرعاية وغيرها : رواية في الصوم لا يقضى المعذور .

وعنه يلزم إتمام الصلاة . بخلاف الصوم . قال المصنف في الكافي والمجد :  
مال إلى ذلك أبو إسحاق الجوزجاني . وقال : الصلاة ذات إحرام وإحلال  
كالحج . قال المجد : والرواية التي حكها ابن البنا في الصوم : تدل على عكس هذا  
القول . لأنه خصه بالذكر . وعلل رواية لزومه بأنه عبادة يجب بإفسادها الكفارة  
العظمى . فلزمت بالشروع ، كالحج . قال : والصحيح من المذهب : التسوية .  
**قوله ﴿ وَإِنْ أَفْسَدَهُ فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ ﴾ .**

هذا مبنى على الصحيح من المذهب . كما تقدم . ولكن يكره خروجه  
منه بلا عذر . على الصحيح من المذهب . قال في الفروع ، وعلى المذهب : يكره  
خروجه . يتوجه لا يكره إلا لعذر . وإلا كره في الأصح .

### فوائد

**الأولى :** هل يفطر لضيئه ؟ قال في الفروع : يتوجه أنه كصائم دُعي - يعني  
إلى وليمة - وقد صرح الأصحاب في الاعتكاف : يكره تركه بلا عذر .

**الثانية :** لم يذكر أكثر الأصحاب سوى الصوم والصلاة . وقال في الكافي :  
وسائر التطوعات ، من الصلاة والاعتكاف وغيرها : كالصوم والحج والعمرة .  
وقيل : الاعتكاف كالصوم على الخلاف - يعني : إذا دخل في الاعتكاف وقد  
نواه مدة لزمته ، ويقضيها - ذكره ابن عبد البر إجماعاً . ورد المصنف والمجد كلام  
ابن عبد البر في ادعائه الإجماع .

**الثالثة :** لو نوى الصدقة بمال مقدر ، وشرع في الصدقة به . فأخرج بعضه : لم  
يلزمه الصدقة ببقائه إجماعاً . قاله المصنف وغيره . ولو شرع في صلاة تطوع قائماً لم  
يلزمه إتمامها قائماً . بلا خلاف في المذهب . وذكر القاضي وجماعة : أن الطواف  
كالصلاة في الأحكام ، إلا فيما خصه الدليل . قال في الفروع : فظاهره أنه  
كالصلاة هنا . قال : ويتوجه على كل حال إن نوى طواف شوطاً أو شوطين أجراً .  
وليس من شرطه تمام الأسبوع ، كالصلاة .

الرابعة : لا تلزم الصدقة والقراءة والأذكار بالشروع .

وأما نفل الحج والعمرة : فيأتي حكمه في آخر باب الفدية ، عند قوله « ومن رفض إحرامه ، ثم فعل محظوراً . فعليه فداؤه » .

الخامسة : لو دخل في واجب موسع ، كقضاء رمضان كله قبل رمضان ، والمكتوبة في أول وقتها وغير ذلك ، كمنذر مطلق ، وكفارة - إن قلنا : يجوز تأخيرهما - حرم خروجه منه بلا عذر . قال المصنف : بغير خلاف . قال المجتهد : لانعلم فيه خلافاً . فلو خالف وخرج ، فلا شيء عليه غير ما كان عليه قبل شروعه . وقال في الرعاية : وقيل يكفر إن أفسد قضاء رمضان .

قوله ﴿ وَتُطَلَّبُ لَيْلَةُ الْقَدْرِ فِي الْعَشْرِ الْأَخِيرِ مِنْ رَمَضَانَ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب . منهم المصنف في العمدة والهادي . وقال في السكافي ، والمغني : تطلب في جميع رمضان . قال الشارح : يستحب طلبها في جميع ليالي رمضان ، وفي العشر الأخير آكد . وفي ليالي الوتر آكد . انتهى . قلت : يحتمل أن تطلب في النصف الأخير منه . لأحاديث وردت في ذلك . وهو مذهب جماعة من الصحابة ، خصوصاً ليلة سبعة عشر . لا سيما إذا كانت ليلة جمعة .

قوله ﴿ وَلَيَالِي الْوُتْرِ آكَدُ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . واختار المجتهد : أن كل العشر سواء . فأمره : قال الشيخ تقي الدين : الوتر يكون باعتبار الماضي ، فتطلب ليلة القدر ليلة إحدى وعشرين وليلة ثلاث وعشرين إلى آخره . ويكون باعتبار الباقي . لقوله عليه أفضل الصلاة والسلام « لتاسعة تبقى » فإذا كان الشهر ثلاثين يكون ذلك ليالي لأشفاق . فليلة الثانية : تاسعة تبقى . وليلة الرابعة : سابعة تبقى . كما فسره أبو سعيد الخدري . وإن كان الشهر ناقصاً : كان التاريخ بالباقي كالنار يخ بالماضي .

قوله ﴿وَأَرْجَاهَا : لَيْلَةُ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ﴾ .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وهو من المفردات . وقال المصنف في الكافي : وأرجاها الوتر من ليالى العشر . قال فى الفروع : كذا قال . وقيل : أرجاها ليلة ثلاث وعشرين . وقال فى الكافي أيضاً : والأحاديث تدل على أنها تنتقل فى ليالى الوتر . قال ابن هبيرة فى الإفصاح : الصحيح عندى أنها تنتقل فى أفراد العشر . فإذا اتفقت ليالى الجمع فى الأفراد : فأجدر وأخلق أن تكون فيها . وقال غيره : تنتقل فى العشر الأخير . وحكاه ابن عبد البر عن الإمام أحمد . قلت : وهو الصواب الذى لا شك فيه .

وقال المجتهد : ظاهر رواية حنبل : أنها ليلة معينة .

فعلى هذا : لو قال : أنت طالق ليلة القدر قبل مضي ليلة أول العشر : وقع الطلاق فى الليلة الأخيرة . وإن مضي منه ليلة وقع الطلاق فى السنة الثانية فى ليلة حلقه فيها .

وعلى قولنا إنها تنتقل فى العشر : إن كان قبل مضي ليلة منه ، وقع الطلاق فى الليلة الأخيرة . وإن كان مضي منه ليلة : وقع الطلاق فى الليلة الأخيرة من العام المقبل . واختاره المجتهد . قال فى الفروع : وهو أظهر . قال المجتهد : ويتخرج حكم العتق واليمين على مسألة الطلاق .

قلت : هو الصواب .

قلت : تلخص لنا فى المذهب عدة أقوال .

وقد ذكر الشيخ الحافظ الناقد شهاب الدين أحمد بن حجر العسقلانى فى شرح البخارى : أن فى ليلة القدر للعلماء خمسة وأربعين قولاً . وذكر أدلة كل قول . أحببت أن أذكر ههنا ملخصة فأقول :

قيل : وقعت خاصة بسنة واحدة \* وقعت فى زمنه عليه أفضل الصلاة والسلام \* خاصة بهذه الأمة \* ممكنة فى جميع السنة \* تنتقل فى جميع السنة \* ليلة النصف

من شعبان \* مختصة برمضان \* ممكنة في جميع لياليه \* أول ليلة منه \* ليلة النصف منه \* ليلة سبعة عشر .

قلت : أو إن كانت ليلة جمعة . ذكره في اللطائف .

ثمان عشرة \* تسع عشرة \* حادى عشرين \* ثانى عشرين \* ثالث عشرين \* رابع عشرين \* خامس عشرين \* سادس عشرين \* سابع عشرين \* ثامن عشرين \* تاسع عشرين \* ثلاثين \* أراجها ليلة إحدى وعشرين \* ثلاث وعشرين \* سبع وعشرين \* تنتقل في جميع رمضان \* في النصف الأخير \* في العشر الأخير كله \* في أوتار العشر الأخير \* مثله بزيادة الليلة الأخيرة \* في السبع الأواخر \* وهل هى الليالى السبع من آخر الشهر ؟ \* أو في آخر سبع من الشهر ؟ \* منحصرة في السبع الأواخر منه \* في أشفاع العشر الأوسط \* والعشر الأخير \* مبهمه في العشر الأوسط \* أو آخر ليلة \* أو أول ليلة \* أو تاسع ليلة \* أو سابع عشرة \* أو إحدى وعشرين \* أو آخر ليلة في سبع \* أو ثمان من أول النصف الثانى \* ليلة ست عشرة \* أو سبع عشرة \* ليلة سبع عشرة \* أو تسع عشرة \* أو إحدى وعشرين \* ليلة تسع عشرة \* أو إحدى وعشرين \* أو ثلاث وعشرين \* ليلة إحدى وعشرين \* أو ثلاث وعشرين \* أو خمس وعشرين \* ليلة اثنتين وعشرين \* أو ثلاث وعشرين \* ليلة ثلاث وعشرين \* أو سبع وعشرين \* الثالثة من العشر الأخير \* أو الخامسة منه .  
وزدنا قولاً على ذلك .

### فوائد

إصداها : لو نذر قيام ليلة القدر ، قام العشر كله . وإن كان نذره في أنشاء العشر ، فحكمه حكم الطلاق على ما تقدم . ذكره القاضى في التعليق في النذور .  
الثانية : قال جماعة من الأصحاب : يسن أن ينام مترجاً مستنداً إلى شئ .  
نص عليه .

الثالثة : ليلة القدر أفضل الليالي . على الصحيح من المذهب . وحكاية الخطابي إجماعاً . وعنه ليلة الجمعة أفضل . ذكرها ابن عقيل . قال المجد في شرحه : وهذه الرواية اختيار ابن بطة ، وأبى الحسن الجوزي ، وأبى حفص البرمكي . لأنها تابعة لأفضل الأيام .

وقال الشيخ تقي الدين : ليلة الإسراء أفضل في حقه - عليه أفضل الصلاة والسلام - من ليلة القدر .

وقال الشيخ تقي الدين أيضاً : يوم الجمعة أفضل أيام الأسبوع إجماعاً . وقال : يوم النحر أفضل أيام العام . وكذا ذكره المجد في شرحه في صلاة العيد . قال في الفروع : وظاهر ما ذكره أبو حكيم : أن يوم عرفة أفضل . قال : وظهر مما سبق : أن هذه الأيام أفضل من غيرها . ويتوجه على اختيار شيخنا بعد يوم النحر : يوم القَرِّ الذي يليه .

قال في الغنية : إن الله اختار من الأيام أربعة : الفطر . والأضحى ، وعرفة ، ويوم عاشوراء . واختار منها : يوم عرفة .

وقال أيضاً : إن الله اختار للحسين الشهادة في أشرف الأيام ، وأعظمها وأجلها ، وأرفعها عند الله منزلة .

الرابعة : قال في الفروع : عشر ذي الحجة أفضل ، على ظاهر ما في العمدة وغيرها . وسبق كلام شيخنا في صلاة التطوع .

وقال الشيخ تقي الدين أيضاً : قد يقال ذلك . وقد يقال : ليالي عشر رمضان الأخير وأيام ذلك أفضل . قال : والأول أظهر . لوجوه . وذكرها .

الخامسة : رمضان أفضل الشهور . ذكره جماعة من الأصحاب . وذكره ابن شهاب فيمن زال عذره . وذكروا أن الصدقة فيه أفضل .

وقال في الغنية : إن الله اختار من الشهور أربعة : رجب ، وشعبان ، ورمضان

والحرم . واختار منها . شعبان وجعله شهر النبي صلى الله عليه وسلم<sup>(١)</sup> فكما أنه أفضل الأنبياء فشهره أفضل الشهور . قال في الفروع كذا قال .  
وقال ابن الجوزي : قال القاضي في قوله تعالى ( ٩ : ٣٦ منها أربعة حُرُم ) إنما سماها حرما لتحريم القتال فيها . ولتعظيم انتهاك المحارم فيها أشد من تعظيمه في غيرها . كذلك تعظيم الطاعات . وذكر ابن الجوزي معناه .

## كتاب الاعتكاف

تنبيه : قوله ﴿ وَهُوَ لَزُومُ الْمَسْجِدِ لِبَطَاعَةِ اللَّهِ تَعَالَى ﴾ .

يعنى على صفة مخصوصة ، من مسلم طاهر مما يوجب غسلا .

فأمره : قوله ﴿ وَهُوَ سُنَّةٌ ، إِلَّا أَنْ يَنْذُرَهُ فَيَجِبُ ﴾ .

بلا نزاع . وإن علقه أوقيدته بشرط فله شرطه . وآكده عشر رمضان

الأخير . ولم يفرق الأصحاب بين البعيد وغيره . وهو المذهب .

ونقل أبو طالب : لا يعتكف بالثغر ، لئلا يشغله عن الثغر .

ولا يصح إلا بالنية . ويجب تعيين المنذور بالنية لتمييز . وإن نوى الخروج

منه فقبل يبطل .

قلت : وهو الصواب ، إلحاقاً له بالصلاة والصيام .

وقيل : لا . لتعلقه بمكان كالحج . وأطلقهما في الرعاية الكبرى ، والفروع .

ولا يصح من كافر ، ومجنون ، وطفل .

ولا يبطل بإغماء . جزم به في الرعاية وغيرها . واقتصر عليه في الفروع .

قوله ﴿ وَيَصِحُّ بِغَيْرِ صَوْمٍ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب . وعنه لا يصح . قدمه في نظم نهاية ابن رزين

---

(١) ليس على ذلك دليل من كتاب ولا من سنة .

فعلى المذهب : أقله - إذا كان تطوعاً ، أو نذراً مطلقاً - ما يسمى به معتكفاً لابناً .

قال فى الفروع : وظاهره ولو لحظة . وفى كلام جماعة من الأصحاب : أقله ساعة ، لحظة . وهو ظاهر كلامه فى المذهب ، وغيره .

وعلى المذهب أيضاً : يصح الاعتكاف فى أيام النهى التى لا يصح صومها .  
وعليه أيضاً : لو صام ثم أفطر عمداً لم يبطل اعتكافه .  
وعلى الثانية : لا يصح فى ليلة مفردة ، كما قال المصنف .

ويحتمل قوله ﴿ ولا بعض يوم ﴾ أن مراده إذا كان غير صائم . فأما إن صائماً فيصح فى بعض يوم . وهو أحد الوجهين .  
قال فى الفروع : جزم بهذا غير واحد .

قلت : منهم صاحب الإفادات ، والرعايتين ، والحاويين ، والمحزر . واختاره فى الفائق .

ويحتمل أن يكون على إطلاقه . فلا يصح الاعتكاف بعض يوم ، ولو كان صائماً . وهو الوجه الثانى . اختاره أبو الخطاب . وقدمه فى المغنى ، والشرح ، والفائق . وكلامه فى الهداية ، والمستوعب : ككلام المصنف هنا .

قال المجد فى شرحه : اشتراط كونه لا يصح أقل من يوم - إذا اشترطنا الصوم - اختيار أبى الخطاب . وأطلقهما المجد فى شرحه ، والفروع . وجزم به فى المستوعب والرعايتين ، والحاويين ، وغيرهم .

وعلى الرواية الثانية : إذا نذر اعتكافاً وأطلق ، يلزمه يوم . قال فى الفروع ومرادهم : إذا لم يكن صائماً . انتهى .

قلت : قال فى الفائق : ولو شرط الناذر صوماً فيوم على الروايتين . ثم قال : قلت : بل مسأله من صائم . انتهى .

وعلى الرواية الثانية أيضاً : لا يصح الاعتكاف في أيام النہی التي لا يصح صومها . واعتكافها نذراً ونفلاً كصومها نذراً ونفلاً .

فإن أتى عليه يوم العيد في أثناء اعتكاف متتابع ، فإن قلنا : يجوز الاعتكاف فيه ، فالأولى : أن يثبت مكانه . ويجوز خروجه لصلاة العيد ، ولا يفسد اعتكافه . وإن قلنا : لا يجوز خرج إلى المصلى إن شاء وإلى أهله . وعليه حرمة العكوف . ثم يعود قبل غروب الشمس من يومه لتمام أيامه .

### فوائد

الأولى : على القول باشتراط الصوم : لا يشترط أن يكون الصوم له ، ما لم يندره . بل يصح في الجملة ، سواء كان فرض رمضان ، أو كفارة ، أو نذراً ، أو تطوعاً .

الثانية : لو نذر أن يعتكف رمضان فقاته : لزمه شهر غيره . بلا نزاع .

لكن هل يلزمه صوم ؟ قدم في الرعايتين ، والحاويين ، والفائق ، وغيرهم : أنه لا يلزمه . لأنه لم يلتزمه .

وقيل : يلزمه . قال في الرعاية الكبرى : وهو أولى . ثم قال : وقيل : إن شرطناه فيه لزمه . وإلا فلا . وهذا هو الذي في المستوعب . وقاله المجد في شرحه . وأطلق اللزوم وعدمه في الفروع .

وأما إذا شرط فيه الصوم : فالصحيح من المذهب : أنه يجزئه رمضان آخر . قدمه في الفروع . وذكر القاضي وجهاً : لا يجزئه . وأطلق بعضهم وجهين .

ولم يذكر القاضي خلافاً في نذر الاعتكاف المطلق : أنه يجزئه صوم رمضان وغيره . قال في الفروع : وهذا خلاف نص أحمد رحمه الله تعالى ، ومتناقض . لأن المطلق أقرب إلى التزام الصوم . فهو أولى . ذكره المجد . قال في الفروع : والقول به في المطلق متعين .

الثالثة : لو نذر اعتكاف عشر رمضان الأخير فقاته . فالصحيح من

المذهب : أنه يجوز قضاؤه خارج رمضان ، ذكره القاضى . وقدمه فى الفروع ،  
والمجد فى شرحه . وقال ابن أبى موسى : يلزمه قضاء العشر الأخير من رمضان  
فى العام المقبل . وهو ظاهر رواية حنبل ، وابن منصور . ولأنها مشتملة على ليلة  
القدر . قال فى الفروع : ولعله أظهر .  
قلت : وهو الصواب .

قال فى الرعاية : هذا الأشهر . وجزم به فى الفائق . قال فى الفروع : ويتوجه  
من تعيين العشر : تعيين رمضان فى التى قبلها .

قلت : وهو الصواب . لاشتماله على ليلة لا توجد فى غيره . وهى ليلة القدر .

الرابعة : لو نذر أن يعتكف صائماً ، أو يصوم معتكفاً : لزمه معاً . فلو فرقهما  
أو اعتكف وصام فرض رمضان ونحوه : لم يجزه . وذكر المجد عن بعض الأصحاب  
يلزمه الجميع ، لا الجمع . فله فعل كل منهما منفرداً .

وإن نذر أن يصوم معتكفاً . فالوجهان فى التى قبلها . قاله المجد . وتبعه فى  
الفروع . وقال فى التلخيص : ولو نذر أن يصوم معتكفاً ، أو يصلى معتكفاً : لم  
يلزمه الجميع . لأن الصوم من شعار الاعتكاف . وليس الاعتكاف من شعار  
الصوم والصلاة .

وقال فى الرعاية الكبرى : ولو نذر أن يصوم ، أو يصلى معتكفاً : صحَّ بدون  
ولزمه ، دون الاعتكاف . وقيل : يلزمه الاعتكاف مع الصوم فقط . انتهى .  
وإن نذر أن يعتكف مصلياً : فالوجهان . وفيه وجه ثالث : لا يلزمه الجمع  
هنا ، لتباعد ما بين العبادتين .

ولو نذر أن يصلى صلاة ويقرأ فيها سورة بعينها : لزمه الجمع . فلو قرأها خارج  
الصلاة لم يجزه . ذكره فى الانتصار ، واقتصر عليه فى الفروع .

قوله ﴿ وَلَا يَجُوزُ الْإِعْتِكَافُ لِلْمَرْأَةِ بِغَيْرِ إِذْنِ زَوْجِهَا ، وَلَا لِلْعَبْدِ

بَغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ ﴿ بَلَا نَزَاعَ ﴾ وَإِنْ شَرَعَا فِيهِ بِغَيْرِ إِذْنٍ فَلَهُمَا تَحْلِيلُهُمَا ﴿

وهذا المذهب ، وعليه الأصحاب . وخرج المجد في شرحه : أنهما لا يمتنعان من الاعتكاف المنذور ، كرواية في المرأة في صوم وحج مندوبين . ذكرها القاضي في الجرد ، والتعليق . ونصرها في غير موضع .

والعبد يصوم النذر . قال المجد : ويتخرج وجه ثالث : منعهما وتحليلهما من نذر مطلق فقط . لأنه على التراخي ، كوجه لأصحابنا في صوم وحج مندور . قال المصنف ، والشارح : ويحتمل أن لهما تحليلهما إذا أذنا لهما في النذر ، وهو غير معين قال المجد : ويتخرج وجه رابع : منعهما وتحليلهما ، إلا من مندور معين قبل النكاح والمالك ، كوجه لأصحابنا في سقوط نفقتهما . قال في الفروع : ويتوجه إن لزم بالشروع فيه ، فكالمنذور .

فعلى المذهب : إن لم يحللاهما صح وأجزأ . على الصحيح من المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وقدمه المجد في شرحه ، والفروع .

وقال جماعة من الأصحاب - منهم ابن البنا - : يقع باطلا لتحريمه ، كصلاة في مغضوب . ذكره المجد في شرحه . وجزم به في المستوعب ، والرعاية . وذكره نص أحمد في العبد .

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ يَأْذِنُ فَلَهُمَا تَحْلِيلُهُمَا إِنْ كَانَ تَطَوُّعًا ، وَإِلَّا فَلَا ﴾

إذا أذنا لهما . فتارة يكون واجباً ، وتارة يكون تطوعاً . فإن كان تطوعاً فلهما تحليلهما بلا نزاع . وإن كان واجباً ، فتارة يكون نذراً معيناً ، وتارة يكون مطلقاً . فإن كان معيناً : لم يكن لهما تحليلهما بلا نزاع . وإن كان مطلقاً : فظاهر كلام المصنف هنا وغيره من الأصحاب : أنهما ليس لهما تحليلهما . قال في الفروع : وظاهر كلامهم المنع كغيره . واختار المجد في شرحه في النذر المطلق الذي يجوز تفريقه - كندر عشرة أيام قال فيها : إن شئت متفرقة ، أو متتابعة -

إذا أذن لهما في ذلك : يجوز تحليلهما منه عند منتهى كل يوم ، لجواز الخروج له منه إذن ، كالتطوع . قال : ولا أعرف فيه نصاً لأصحابنا . لكن تعليلهم يدل على ما ذكرت ، قال في الفروع : وهذا متوجه . وقال في الرعاية : لهما تحليلهما في غير نذر . وقيل : في غير وقت معين .

### فأمرناه

إبراهيم : لو أذنا لهما ثم رجعا قبل الشروع جاز إجماعاً .

الثانية : حكم أم الولد ، والمدير ، والمعلق عتقه بصفة : حكم العبد فيما تقدم .

قوله ﴿ وَلِلْمُكَاتَبِ أَنْ يَعْتَكِفَ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ ﴾ .

هذا المذهب مطلقاً . ونص عليه . وعليه أكثر الأصحاب . جزم به في الهداية والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمغنى ، والشرح ، والوجيز ، والحاويين ، وغيرهم . وقدمه في الفروع ، والرعاية الصغرى ، وغيرهما . وقال جماعة من الأصحاب : له أن يعتكف بغير إذن سيده مالم يحلَّ نجم . جزم به في الحرر ، والرعاية الكبرى .

قوله ﴿ وَيَحْجُجُ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ ﴾ .

يعنى للمكاتب أن يحجج بغير إذن سيده . وهذا المذهب أيضاً مطلقاً . نص عليه . قدمه في الفروع ، والرعاية الصغرى [ والشرح ، وشرح ابن منجا ، وعلوه بأن السيد لا يستحق منافعه . ولا يملك إجباره على الكسب ، وإئماله دين في ذمته . فهو كالحر المدين . وهو ظاهر مقدمه في الفروع هنا ] قال في الحرر ، والرعاية الكبرى [ والنظم ، والمنور ، وتجريد العناية ، وغيرهم هنا ] مالم يحل نجم . اتهموا . وقدمه في الفروع في باب الكتابة . ولا يمنع من إنفاقه هنا . وقال المصنف : يجوز بشرط أن لا ينفق على نفسه مما قد جمعه مالم يحل نجم . ونقل الميموني : له الحرج من المال الذي جمعه ، مالم يأت نجمه . وحمله القاضي ، وابن عقيل ، والمصنف على إذنه له . ويأتى ذلك في باب المكاتب بأتم من هذا .

قائمة : يجوز للمسكاتب أن يعتكف ويحج بإذن سيده . وأطلقه كثير من الأصحاب . وقالوا : نص عليه أحمد . قال في الفروع : ولعل المراد ما لم يحل نجم . وصرح به بعضهم . وعنه المنع مطلقاً .

قوله ﴿ وَلَا يَصِحُّ الْاِعْتِكَافُ إِلَّا فِي مَسْجِدٍ يَجْمَعُ فِيهِ ﴾ .

اعلم أن المعتكف لا يخلو : إما أن يأتي عليه في مدة اعتكافه فعل صلاة . وهو من تلزمه الصلاة أولاً . فإن لم يأت عليه في مدة اعتكافه فعل صلاة : فهذا يصح اعتكافه في كل مسجد ، سواء جُمع فيه أو لا . وإن أتى عليه في مدة اعتكافه فعل صلاة لم تصح إلا في مسجد يجمع فيه - أى يصلى فيه الجماعة - على الصحيح من المذهب في صورتين . وعليه جماهير الأصحاب . وهذا مبنى على وجوب صلاة الجماعة أو شرطيتها . أما إن قلنا : إنها سنة . فيصح في أى مسجد كان . قاله الأصحاب . واشترط المسجد الذى يجمع فيه من مفردات المذهب . وقال أبو الخطاب في الانتصار : لا يصح الاعتكاف من الرجل مطلقاً إلا في مسجد تقام فيه الجماعة . قال المجد : وهو ظاهر رواية ابن منصور . وظاهر قول الخرقى .

قلت : وهو ظاهر كلام المصنف هنا .

قوله ﴿ إِلَّا الْمَرْأَةُ . لَهَا الْاِعْتِكَافُ فِي كُلِّ مَسْجِدٍ إِلَّا مَسْجِدَ بَيْتِهَا ﴾

وهذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . ومسجد بيتها ليس مسجداً ، لاحقيقة ولا حكماً . قال في الفروع : وقال في الانتصار : لا بد أن يكون في مسجد تقام فيه الجماعة . وهو ظاهر رواية ابن منصور والخرقى . كما تقدم ذلك في الرجل .

### فوائد

إمراها : رحبة المسجد ليست منه . على الصحيح من المذهب ، والروايتين .

وهو ظاهر كلام الخرقى ، والحاويين ، والرعايتين في موضع . وقدمه المجد في شرحه . ونص عليه في رواية إسحاق بن إبراهيم .

قال الحارثى فى إحياء الموات : اختاره الخرقى ، وصاحب المحرر . وهو من المفردات .

وعنه أنها منه . جزم به بعض الأصحاب . منهم القاضى فى موضع من كلامه . وجزم به فى الحاويين ، والرعاية الصغرى فى موضع ، فقالا : ورحبة المسجد كهو . وأطلقهما فى الفروع ، والفائق ، والزرکشى . وجمع القاضى بينهما فى موضع من كلامه . فقال : إن كانت محوطة فى منه ، وإلا فلا .

قال المجد : ونقل محمد بن الحکم ما يدل على صحة هذا الجمع . وهو أنه كان إذا سمع أذان العصر وهو فى رحبة المسجد انصرف ولم يصل فيه ، وقال : ليس [ هو ] بمنزلة المسجد . هذا المسجد : هو الذى عليه حائط وباب . وقدم هذا الجمع فى المستوعب . وقال : ومن أصحابنا من جعل المسألة على روايتين . والصحيح : أنها رواية واحدة ، على اختلاف الحالين . وقدمه أيضاً فى الرعاية الكبرى فى موضع . والآداب الكبرى .

الثانية : المنارة التى للمسجد إن كانت فيه - أو بابها فيه - فى من المسجد . بدليل منع جنب . وإن كان بابها خارجاً منه ، بحيث لا يستطرق إليها إلا خارج المسجد ، أو كانت خارج المسجد . قال فى الفروع : والمراد - والله أعلم - وهى قريبة منه . كما جزم به بعضهم - فخرج للأذان بطل اعتكافه . على الصحيح من المذهب . لأنه مشى حيث يمشى لأمر منه بُدِّ ، كخروجه إليها لغير الأذان .

وقيل : لا يبطل . اختاره ابن البناء ، والمجد . قال القاضى : لأنها بنيت له . فكأنها فيه . وقال أبو الخطاب : لأنها كالممتصة به . وقال المجد : لأنها بنيت للمسجد لمصلحة الأذان . وكانت منه فيما بنيت له . ولا يلزمه ثبوت بقية أحكام المسجد . لأنها لم تبين له . وأطلقهما فى المحرر .

الثالثة : ظهر المسجد منه . بلا نزاع أعلمه .

الرابعة : لما ذكر فى الآداب : الثواب الحاصل بالصلاة فى مسجدى مكة

والمدينة ، قال : وهذه المضاعفة تختص المسجد ، على ظاهر الخبر ، وظاهر قول العلماء من أصحابنا وغيرهم . قال ابن عقيل : الأحكام المتعلقة بمسجد النبي صلى الله عليه وسلم لما كان في زمانه لا ما زيد فيه . لقوله عليه الصلاة والسلام « في مسجدى هذا » واختار الشيخ تقي الدين : أن حكم الزائد حكم المزيّد عليه .  
قلت : وهو الصواب .

قوله ﴿ وَالْأَفْضَلُ : الْاِعْتِكَافُ فِي الْجَامِعِ إِذَا كَانَتْ الْجُمُعَةُ تَتَخَلَّلُهُ ﴾  
ولا يلزم فيه . وهذا المذهب . وعليه الأصحاب . وذكر في الانتصار وجهاً بلزوم الاعتكاف فيه . فإن اعتكف في غيره بطل لخروجه إليها .  
فأمره : يجوز لمن لا تلزمه الجمعة أن يعتكف في غير الجامع الذي يتخلله الجمعة لكن يبطل بخروجه إليها ، إلا أن يشترط . كعبادة المريض .  
قوله ﴿ وَمَنْ نَذَرَ الْاِعْتِكَافَ أَوْ الصَّلَاةَ فِي مَسْجِدٍ فَلَهُ فِعْلُهُ فِي غَيْرِهِ ﴾ .

هذا المذهب ، إلا ما استثناه المصنف . وعليه الأصحاب . وقال في الفائق : قال أبو الخطاب : القياس وجوبه . انتهى . وجزم به في تذكرة ابن عبدوس . وقال في الفروع : ويتوجه ، إلا مسجد قباء إذا نذر الاعتكاف أو الصلاة فيه . لا يفعله في غيره .

### تفصيلها

الأول : ظاهر كلام المصنف هنا : أنه سواء نذر الاعتكاف أو الصلاة في مسجد قريب أو بعيد ، عتيق أو جديد . امتاز بمزية شرعية ، كقدم وكثرة جمع أو لا . وهو صحيح . وهو المذهب ، وهو ظاهر كلام أكثر الأصحاب - ومفهوم كلام المصنف في المعنى : إذا كان المسجد بعيداً يحتاج إلى شد رحل يلزمه فيه . وهو ظاهر كلام أبي الخطاب في الانتصار . فانه قال : القياس لزومه ، تركناه لقوله

عليه أفضل الصلاة والسلام « لا تشد الرحال - الحديث » وذكره أبو الحسين احتمالاً في تعيين المسجد العتيق للصلاة . وذكر المجد في شرحه : أن القاضي ذكر وجهاً يتعين المسجد العتيق في نذر الصلاة . قال المجد : ونذر الاعتكاف مثله . وأطلق الشيخ تقي الدين في تعيين ما امتاز بمزية شرعية - كقدم وكثرة جمع - وجهين . واختار في موضع آخر : يتعين .

وقال القاضي وابن عقيل : الاعتكاف والصلاة : لا يختصان بمكان ، بخلاف الصوم . قال في الفروع : كذا قالوا .

فعلى المذهب : له أن يعتكف ويصلي في غير المسجد الذي عينه . والصحيح من المذهب : أنه لا كفارة عليه . كما جزم به المصنف هنا . وهو أحد الوجهين . ولم يذكر عدم الكفارة في نسخة قرئت على المصنف . وكذا في نسخ كثيرة . وقيل : عليه كفارة . قال في الرعايتين : وعليه كفارة يمين في وجه إن لم يفعل . وجزم بالكفارة في تذكرة ابن عبدوس . وأطلقهما في الفروع ، والفائق ، والحاويين ، والمحزر . ذكره في باب النذر .

الثاني : قال في الفروع : وفي الكفارة وجهان إن وجبت في غير المستحب انتهى . فمحل الخلاف : إذا قلنا بوجوب الكفارة في غير المستحب .

الثالث : جعل المصنف الصلاة والاعتكاف إذا نذرهما في غير المساجد الثلاثة على حد سواء . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وقال في الفروع : وظاهر كلام جماعة : يصلي في غير مسجد أيضاً . ولعله مراد غيرهم . وهو متجه . انتهى .

الرابع : قوله « فله فعله في غيره » يعنى : من المساجد . وهذا الصحيح من المذهب . قال في الفروع : وظاهر كلام جماعة : يصلي في غير مسجد أيضاً . ولعله مراد غيرهم . وهو متجه . انتهى .

فأمره : لو أراد الذهاب إلى ما عينه بنذره . فإن كان يحتاج إلى شد رحل :

خَيْرٌ بين ذهابه وعدمه ، عند القاضى وغيره . وجزم بعض الأصحاب بإباحته .  
واختار المصنف والشارح : الإباحة فى السفر القصير . ولم يجوزهُ ابن عقيل والشيخ  
تقى الدين <sup>(١)</sup> . وقال فى التلخيص : لا يترخص . قال فى الفروع : ولعل مراده  
يكرهه . وذكر ابن منبج فى شرح المقنع : يكره إلى القبور والمشاهد <sup>(٢)</sup> . قال فى  
الفروع : وهى المسألة بعينها .

وحكى الشيخ تقى الدين وجهاً : يجب السفر المندور إلى المشاهد <sup>(٣)</sup> .  
قال فى الفروع : ومراده - والله أعلم - اختيار صاحب الرعاية .  
وإن كان لا يحتاج إلى شد رحل خير - على الصحيح من المذهب - بين  
الذهاب وغيره . ذكره القاضى ، وابن عقيل . وقدمه فى الفروع .  
وقال فى الواضح : الأفضل الوفاء . قال فى الفروع : وهذا أظهر .  
قوله ﴿ إِلَّا الْمَسَاجِدَ الثَّلَاثَةَ . وَأَفْضَلُهَا : الْمَسْجِدُ الْحَرَامُ ، ثُمَّ مَسْجِدُ  
الْمَدِينَةِ ، ثُمَّ الْمَسْجِدُ الْأَقْصَى ﴾ .

الصحيح من المذهب : أن مكة أفضل من المدينة . نصره القاضى وأصحابه .  
وعليه جماهير الأصحاب . وعنه المدينة أفضل . اختاره ابن حامد وغيره .  
ويأتى ذلك أيضاً فى آخر باب صيد الحرم ونباته .  
فعلى المذهب : إذا عين المسجد الحرام فى نذره : لم يجزه فى غيره . لأنه  
أفضلها . احتج به أحمد والأصحاب . قال فى الفروع : فدل - إن قلنا المدينة أفضل -  
أن مسجدها أفضل . وهذا ظاهر كلام المجد فى شرحه وغيره . وصرح به فى الرعاية  
وإن عين مسجد المدينة : لم يجزه فى غيره ، إلا المسجد الحرام ، على ما تقدم .

(١) ومعهما السنة الصحيحة الصريحة .

(٢) بل يحرم لثبوت لعن فاعله .

(٣) الذى فى كتبه ، كاقضاء الصراط المستقيم : أنه رجع عن هذا

وإن عين المسجد الأقصى أجزأه المسجدان فقط . نص عليه .  
قوله ﴿ وَمَنْ نَذَرَ اعْتِكَافَ شَهْرٍ بَعَيْنِهِ لَزِمَهُ الشَّرُوعُ فِيهِ قَبْلَ دُخُولِ  
لَيْلَتِهِ إِلَى انْقِضَائِهِ ﴾ .

هذا المذهب . نص عليه . وعليه الأصحاب .  
وعنه أو يدخل قبل فجر أول ليلة من أوله . قال الزركشي : ولعله بناء على  
اشتراط الصوم له .

### فائدتاه

إصراهما : كذا الحكم والخلاف والمذهب إذا نذر عشرًا معينًا .  
وعنه رواية ثالثة : جواز دخوله بعد صلاة الفجر .  
الثانية : لو أراد أن يعتكف العشر الأخير من رمضان تطوعًا : دخل قبل ليلته  
الأولى . نص عليه .

وعنه بعد صلاة فجر أول يوم منه .  
وتقدم إذا نذر اعتكافًا في رمضان وفاته .  
ولو نذر أن يعتكف العشر لزمه ما يتخلله من لياليه إلى ليلته الأولى . نص  
عليه . وفيهما في لياليه المتخللة تخريج ابن عقيل وقول أبي حكيم الآتيان قريبًا .  
قوله ﴿ وَإِنْ نَذَرَ شَهْرًا مُطْلَقًا لَزِمَهُ شَهْرٌ مُتَّبَعٌ ﴾ .

هذا المذهب . نص عليه . وعليه أكثر الأصحاب . وجزم به في الوجيز وغيره .  
وقدمه في الفروع وغيره . قال القاضي : يلزمه التتابع وجهًا واحدًا . كمن حلف  
لا يكلم زيدا شهرًا . وكدة الإيلاء والعنة . وبهذا فارق لو نذر صيام شهر .  
وعنه لا يلزمه تنابعه . اختاره الآجري . وصححه ابن شهاب ، وغيره .

### فائدتاه

إصدارهما : يلزمه أن يدخل معتكفه قبل الغروب من أول ليلة منه . على الصحيح من المذهب . كما تقدم في نظيرتها .

وعنه أو وقت صلاة المغرب . وذكره ابن أبي موسى .

وعنه أو قبل الفجر الثاني من أول يوم فيه .

الثانية : يكفيه شهر هلالى ناقص بلياليه . أو ثلاثين يوماً بلياليها . قال المجدي

على رواية أنه لا يجب التتابع : يجوز إفراد الليالى عن الأيام إذا لم نعتبر الصوم .

وإن اعتبرناه لم يجب . ووجب اعتكاف كل يوم مع ليلته المتقدمة عليه .

وإن ابتدأ الثلاثين في أثناء النهار قتماه في تلك الساعة من اليوم الحادى

والثلاثين ، وإن لم نعتبر الصوم . وإن اعتبرناه فنلاثين ليلة صحاحاً بأيامها الكاملة .

فيم اعتكافه بغروب شمس الحادى والثلاثين في الصورة الأولى ، أو الثانى

والثلاثين في الثانية ، لثلاثي عتكَف بعض يوم ، أو بعض ليلة دون يومها الذى يليها .

قوله ﴿ وَإِنْ نَذَرَ أَيَّامًا مَّعْدُودَةً فَلَهُ تَفْرِيقُهَا ﴾ .

وكذا لو نذر لىالى معدودة . وهذا المذهب فيهما . وجزم به فى الوجيز وغيره .

وقدمه فى الفروع وغيره . واختاره أبو الخطاب وغيره .

وقال القاضى : يلزمه التتابع .

وقيل : يلزمه التتابع إلا إذا نذر ثلاثين يوماً للقرينة . لأن العادة فيه لفظ

الشهر . فعدوله عنه يدل على عدم التتابع .

قلت : لو قيل يلزمه التتابع فى نذره الثلاثين يوماً : لكان له وجه . لأنه

بمنزلة من نذر اعتكاف شهر . ثم وجدت ابن رزين فى نهايته ذكره وجهاً .

وقدمه ناظمها .

تنبيه : مراد المصنف بقوله « فله تفريقها » إذا لم ينو التتابع . فأما إذا نوى

التتابع : فإنه يلزمه . قاله الأصحاب .

### فوائد

منها : إذا تابع ، فإنه يلزمه مايتخللها من ليل أو نهار . على الصحيح من المذهب . وقيل : لايلزمه .

ومنها : يدخل معتكفه - فيما إذا نذر أياماً - قبل الفجر الثاني . على الصحيح من المذهب . وعنه أو بعد صلاته .

ومنها : لو نذر أن يعتكف يوماً معيناً ، أو مطلقاً : دخل معتكفه قبل فجر الثاني على الصحيح من المذهب . وخرج بعد غروب شمس . وحكى ابن أبي موسى رواية يدخل وقت صلاة الفجر .

ومنها : لو نذر شهراً متفرقاً جاز له تتابعه .

قوله ﴿ أَوْ نَذَرَ أَيَّامًا وَلَيَالِي مُتَتَابِعَةٍ لَزِمَهُ مَا يَتَخَلَّلُهَا مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ ﴾ وهذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وخرج ابن عقيل : أنه لايلزمه مايتخلله . واختاره أبو حكيم . وخرجه أيضاً من اعتكاف يوم لايلزمه معه ليلة . وقيل : لايلزمه ليلاً . ذكره في الرعاية الكبرى .

فأمره : لو نذر اعتكاف يوم - معيناً أو مطلقاً - فقد تقدم : متى يدخل معتكفه . ولا يجوز تفرقه بساعات من أيام . فلو كان في وسط النهار ، وقال : لله على أن أعتكف يوماً من وقتي هذا : لزمه من ذلك الوقت إلى مثله . وفي دخول الليلة : الخلاف السابق .

واختار الآجری : إن نذر اعتكاف يوم ، فمن ذلك الوقت إلى مثله .

تفسير : مراده بقوله ﴿ وَلَا يَجُوزُ لِلْمُعْتَكِفِ الْخُرُوجُ مِنَ الْمَسْجِدِ إِلَّا لِمَا لَا بُدَّ مِنْهُ ، كَحَاجَةِ الْإِنْسَانِ ﴾ .

إجماعاً . وهو البول والغائط . إذا لزمه التتابع في اعتكافه . وسواء عين بنذره مدة ، أو شرط التتابع في عدد .

**فائدة :** يحرم بوله في المسجد في إناء . وكذا فصد وحجامة . وذكر ابن عقيل احتمالاً : لا يجوز في إناء ، كالمستحاضة مع أمن تلويثه . وكذا حكم النجاسة في هواء المسجد . قال ابن تيميم : يكره الجماع فوق المسجد ، والمسح بحائضه والبول . نص عليه . قال ابن عقيل في الفصول ، في الإجارة - في المسح بحائضه - مراده الحظر . فإذا بال خارجاً وجسده فيه لا ذكره : كره . وعنه يحرم . وقيل : فيه الوجهان . وتقدم بعض ذلك في آخر باب الوضوء .

**قوله ﴿ وَالطَّهَّارَةِ ﴾ .**

يجوز له الخروج للوضوء عن حدث . نص عليه . وإن قلنا : لا يكره فعله فيه بلا ضرورة . ويخرج لغسل الجنابة . وكذا لغسل الجمعة . إن وجب ، وإلا لم يجز . ولا يجوز الخروج لتجديد الوضوء .

**فوائد**

يجوز له أيضاً الخروج لقيء بفتة . وغسل متنجس لحاجته . وله المشي على عادته ، وقصد بيته إن لم يجد مكاناً يليق به لا ضرر عليه فيه ولا منه . كسقاية لا يحتشم مثله عنها ، ولا نقص عليه . ويلزمه قصد أقرب منزليه لدفع حاجته به . ويجوز الخروج ليأتي بمأكل ومشروب يحتاجه . إن لم يكن له من يأتيه به . نص عليه .

ولا يجوز الخروج لأكله وشربه في بيته في ظاهر كلامه . وهو الصحيح من المذهب . اختاره المصنف ، والمجد وغيرها . وقدمه في الفروع وغيره . وقال القاضي : يتوجه الجواز . واختاره أبو حكيم . وحمل كلام أبي الخطاب عليه . وقال ابن حامد : إن خرج لما لا بد منه إلى منزله . جاز أن يأكل فيه يسيراً ، كلقمة ولقمتين لا كل أكله .

**قوله ﴿ وَالْجُمُعَةِ ﴾ .**

يخرج إلى الجمعة إن كانت واجبة عليه . وكذا إن لم تكن واجبة عليه .

واشترط خروجه إليها . فأما إن كانت غير واجبة عليه ، ولم يشترط الخروج إليها : فإنه لا يجوز له الخروج إليها . فإن خرج بطل اعتكافه .

### فأمرناه

إصدارهما : حيث قلنا يخرج إلى الجمعة ، فله التبكير إليها . نص عليه . وله إطالة المقام بعدها ، ولا يكره . لصلاحية الموضع للاعتكاف . لكن المستحب عكس ذلك . ذكره القاضى . وهو ظاهر كلام الإمام أحمد رحمه الله فى رواية أبى داود . وقدمه فى الفروع .

وقال المصنف : ويحتمل أن تكون الخيرة إليه فى تعجيل الرجوع وتأخيرها . وفى شرح المجد احتمال : أن تبكيره أفضل . وأنه ظاهر كلام أبى الخطاب فى باب الجمعة ، لأنه لم يستثن المعتكف .

وقال ابن عقيل فى الفصول : يحتمل أن يضيق الوقت . وأنه إن تنفل فلا يزيد على أربع .

ونقل أبو داود فى التبكير : أجود ، وأنه يركع بعدها عادته .

الثانية : لا يلزمه سلوك الطريق الأقرب إلى الجمعة . قدمه فى الفروع . وقال : وظاهر ماسبق يلزمه ، كقضاء الحاجة . قال بعض الأصحاب : الأفضل خروجه لذلك وعوده فى أقصر طريق . لاسيما فى النذر .

والأفضل سلوك أطول الطرق إن خرج لجمعة عبادة وغيرها .

قوله ﴿ وَالنَّفِيرِ الْمَتَمِّينِ ﴾ .

بلا نزاع . وكذا إذا تعين خروجه لإطفاء حريق ، وإقذاذ غريق ونحوه .

قوله ﴿ وَالشَّهَادَةِ الْوَاجِبَةِ ﴾ .

يجوز الخروج للشهادة المتعينة عليه . فيلزمه الخروج . ولا يبطل اعتكافه ، ولو لم يتعين عليه التحمل . ولو كان سببه اختيارياً . وهذا المذهب . وعليه أكثر

الأصحاب . واختار في الرعايتين : إن كان تعين عليه تحمل الشهادة وأداؤها :  
خرج إليها . وإلا فلا .

فائدة قوله ﴿وَالْخَوْفِ مِنْ فِتْنَةٍ﴾ .

يجوز الخروج إن وقعت فتنة وخاف منها إن أقام في المسجد على نفسه ، أو  
حرمة ، أو ماله نهباً ، أو حريقاً ونحوه . ولا يبطل اعتكافه بذلك .

قوله ﴿أَوْ مَرَضٍ﴾ .

اعلم أن للرض إذا كان يتعذر معه القيام فيه ، أو لا يمكنه إلا بمشقة شديدة :  
يجوز له الخروج . وإن كان المرض خفيفاً - كالصداع والحُمى الخفيفة - لم يجز له  
الخروج ، إلا أن يباح به الفطر فيفطر . فإنه يخرج إن قلنا باشتراط الصوم . وإلا فلا .  
قوله ﴿وَالْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ﴾ .

تخرج المرأة للحيض والنفاس إلى بيتها إن لم يكن للمسجد رحبة . فإذا طهرت  
رجعت إلى المسجد . وإن كان له رحبة يمكن ضرب خبائها فيها بلا ضرر : فعلت  
ذلك . فإذا طهرت رجعت إلى المسجد . ذكره الخرقي ، وابن أبي موسى . ونقله  
يعقوب بن مختار عن أحمد . وقدمه في القروع . واقتصر عليه في المغنى ، والشرح  
وغيرهما . ونقل محمد بن الحكم : تذهب إلى بيتها . فإذا طهرت بَدَتْ على اعتكافها  
وهو ظاهر كلام المصنف هنا .

قلت : الظاهر أن محل الخلاف : إذا قلنا إن رحبة المسجد ليست منه .  
وهو واضح .

فعلى الأول : إقامتها في الرحبة على سبيل الاستحباب . على الصحيح من  
المذهب . اختاره المصنف ، والمجد وغيرهما . وجزم به في المستوعب ، والرعاية  
وغيرهما . واختار في الرعاية : أنه يسن جلوسها في الرحبة غير المحوطة .  
وحكى صاحب التلخيص قولاً بوجوب الكفارة عليها .

وهذا الحكم إذا لم تخف تلويثه . فأما إن خافت تلويثه : فأين شاءت . وكذا بشرط الأمن على نفسها . قال الزركشي : ولهذا قال بعضهم : هذا مع سلامة الزمان . قوله - بعد ذكر ما يجوز الخروج له - ﴿ ونحو ذلك ﴾ .

فنحو ذلك : إذا تعين خروجه لإطفاء حريق ، أو إنقاذ غريق كما تقدم . وكذا إذا أكرهه السلطان أو غيره على الخروج . وكذا لو خاف أن يأخذه السلطان ظلماً . فخرج واخفى . وإن أخرجه لاستيفاء حق عليه ، فإن أمكنه الخروج منه بلا عذر : بطل اعتكافه ، وإلا لم يبطل . لأنه خروج واجب .

فائدة : لو خرج من المسجد ناسياً لم يبطل اعتكافه كالصوم . ذكره القاضى فى الجرد . وقدمه فى الفروع ، والرعاية ، والقواعد الأصولية .

وذكر القاضى فى الخلاف ، وابن عقيل فى الفصول : يبطل ، لمناقاته الاعتكاف ، كالجماع . وذكر المجد أحد الوجهين : لا ينقطع التتابع . وبينى ، كمرض وحيض . واختاره . وذكره قياس المذهب . وحزم أيضاً : أنه لا ينقطع تتابع المسكرة . وأطلق بعضهم وجهين . قال فى القواعد الأصولية : لا يبطل اعتكافه إذا أكره على الخروج ، ولو خرج بنفسه .

فائدة : قوله ﴿ وَلَا يَعُودُ مَرِيضًا . وَلَا يُشَيِّعُ جَنَازَةً ﴾ .

وكذا كل قربة ، كزيارة ، وتحمل شهادة وأدائها ، وتغسيل ميت وغيره ، إلا أن يشترط . وهذا المذهب فى ذلك كله . نص عليه . قال فى الفروع : اختاره الأصحاب .

وعنه : له فعل ذلك كله من غير شرط . وذكر الترمذى ، وابن المنذر رواية عن أحمد بالمنع ، مع الاشتراط أيضاً .

فعلى المذهب : لا يقضى زمن الخروج إذا نذر شهراً مطلقاً فى ظاهر كلام الأصحاب . قاله فى الفروع . كما لو عين الشهر . قال المجد : ولو قضاه صار الخروج المستثنى والمشروط فى غير الشهر .

نفيه : يستثنى من ذلك : لو تعينت عليه صلاة جنازة خارج المسجد ، أودفن ميت ، أو تغسيلة . فإنه كالشهادة إذا تعينت عليه ، على ما سبق .  
ويأتى آخر الباب ما يجوز له فعله فى المسجد .

فائفة : لو شرط فى اعتكافه فعل ماله منه بد . وليس بقرينة ويحتاجه ، كالعشاء فى بيته ، والمبيت فيه : جاز . على الصحيح من المذهب ، والروايتين . جزم به المصنف فى المغنى ، والشارح ، وغيرهما . ونصروه . وجزم به فى الرعايتين ، والحاويين وعنه المنع من ذلك . جزم به القاضى ، وابن عقيل ، وغيرهما . واختاره المجد وغيره . وأطلقهما فى الفروع .

ولو شرط الخروج للبيع والشراء ، أو الإجارة ، أو التكسب بالصناعة فى المسجد : لم يحز بلا خلاف عن الإمام أحمد ، وأصحابه .

ولو قال : متى مرضت ، أو عرض لى عارض : خرجت . فله شرطه . على الصحيح من المذهب . جزم به المصنف ، والشارح ، وغيرهما . وأطلقوا .  
وقدمه فى الفروع . وقال المجد : فائدة الشرط هنا : سقوط القضاء فى المدة المعينة . فأما المطلقة ، كنذر شهر متتابع : فلا يجوز الخروج منه إلا لمرض . فإنه يقضى زمن المرض . لإمكان حمل شرطه هنا على نفي انقطاع التتابع فقط . فنزل على الأقل . ويكون الشرط أفاد هنا البناء مع سقوط الكفارة على أصلنا .  
قوله ﴿ وَلَهُ السُّؤَالُ عَنِ الْمَرِيضِ فِي طَرِيقِهِ مَا لَمْ يُعْرَجْ ﴾ .

إذا خرج إلى مالا بد منه فسأل عن المريض ، أو غيره فى طريقه ، ولم يعرج : جاز ، كبيعته وشرائه إذا لم يقف له . قال فى الفروع : ولا وجه لقوله فى الرعاية : فيسأل عن المريض . وقيل : أو غيره .

فائفة : لو وقف لمسألته : بطل اعتكافه .

قوله ﴿وَالدُّخُولُ إِلَى مَسْجِدٍ يُتِمُّ اعْتِكَافَهُ فِيهِ﴾

إذا خرج لما لا بد منه ، فدخل مسجداً يتم اعتكافه فيه جاز . إن كان الثانى أقرب إلى مكان حاجته من الأول . وإن كان أبعد ، أو خرج إليه ابتداءً بلا عذر بطل اعتكافه . لتركه لبشاً مستحقاً . جزم به فى الفروع وغيره فيهما . وكلام المصنف محمول على الأول .

قوله ﴿وَإِنْ خَرَجَ لِغَيْرِ الْمَعْتَادِ فِي الْمَتَابِعِ ، وَتَطَاوَلَ : خَيْرٌ بَيْنَ اسْتِثْنَائِهِ وَإِتْمَامِهِ ، مَعَ كَفَّارَةِ يَمِينٍ﴾ .

مراده « بالتتابع » غير المعين . ومراده « بالخروج غير المعتاد » الخروج للنفي ، والخوف ، والمرض ، ونحو ذلك . وهذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب وقال فى الرعاية : يتمه . وفى الكفارة الخلاف . وقيل : أو يستأنف إن شاء . قال فى الفروع : كذا قال . ويتخرج يلزم الاستثناء فى مرض يباح الفطر به . ولا يجب ، بناء على أحد الوجهين فى انقطاع صوم الكفارة بما يبيح الفطر ولا يوجبه . واختار القاضى فى المجرد : أن كل خروج لواجب - كمرض لا يؤمن معه تلويث المسجد - لا كفارة فيه . وإلا كان فيه الكفارة . واختار المصنف وجوب الكفارة ، إلا لعذر حيض أو نقاس . لأنه معتاد كحاجة الإنسان .

ضعف المجد كلام القاضى ، والمصنف . قال فى الفروع : كذا قال المجد . قال فى الفروع : وظاهر كلام الشيخ - يعنى به المصنف - لا يقضى . ولعله أظهر . قال : ويتوجه من قول القاضى هنا فى الصوم ولا فرق .

فائدة : تقييد المصنف الخروج لغير المعتاد : يدل على أنه يوجد خروج لمعتاد وهو صحيح . فالمعتاد من هذه الأعذار : حاجة الإنسان إجماعاً ، والطهارة من الحدث إجماعاً ، والطعام والشراب إجماعاً ، والجمعة . وقد تقدم شروط ذلك .

وغير المعتاد : بقية الأعذار المتقدمة .

ثم إن غير المعتاد : إذا خرج له ، فلا يخلو إما أن يتطاول أولاً . فإن تطاول فهو كلام المصنف المتقدم .

وإن لم يتطاول : فذكر المصنف والشارح وغيرهما : أنه لا يقضى الوقت الفائت بذلك ، لكونه يسيراً مباحاً ، أو واجباً . ويوافقه كلام القاضى فى الناسى . قال فى الفروع : وعلى هذا يتوجه لو خرج بنفسه مكرها : أن يخرج بطلانه على الصوم . وظاهر كلام الخرقى وغيره : أنه يقضى . واختاره المجد .

قوله ﴿ وَإِنْ فَعَلَهُ فِي مُتَعَيَّنٍ قَضَى . وَفِي الْكَفَّارَةِ وَجْهَانِ ﴾

يعنى إذا خرج لغير المعتاد وتطاول فى متتابع متعين . وأطلقهما فى الحرر ، وشرح ابن منبجا .

أما ههما : يكفر مع القضاء . وهو المذهب . ونص عليه فى الخروج لفتنة . وصححه فى التصحيح . وجزم به فى الوجيز . وقدمه فى الفروع ، والشرح ، والرعاية الكبرى . قال الزركشى : وهو الذى ذكره الخرقى . انتهى .  
والذى ذكره الخرقى : فى الفتنة ، والخروج للنفير ، وعدة الوفاة . وذكره ابن أبى موسى فى عدة الوفاة .

والوجه الثانى : لا كفارة عليه . قال الزركشى : وعن أحمد ما يدل على أنه لا كفارة مع العذر . انتهى .

قال فى الفروع : وعن أحمد فيمن نذر صوم شهر بعينه فرض فيه ، أو حاضت فيه المرأة : فى الكفارة مع القضاء روايتان . والاعتكاف مثله . هذا معنى كلام أبى الخطاب وغيره . وقاله صاحب المستوعب ، والمجد ، وغيرهما . قال : فيتمخرج جميع الأعذار فى الكفارات فى الاعتكاف على روايتين .

وعن القاضى : إن وجب الخروج فلا كفارة . وإن لم يجب وجبت .

وقال ابن عبدوس المتقدم ، وصاحب التلخيص : إن كان الخروج لحق نفسه  
- كالمرض والفتنة ، ونحوهما - وجبت . وإن كان لحق عليه - كالأشهادة والنفي  
والحيض - فلا كفارة . وقيل : تجب .

ونقل المروذي وحنبل : عدم الكفارة في الاعتكاف . وحمله المجد على رواية  
عدم وجوبها في الصوم ، وسائر المنذورات .

### فائدتاه

إمدهما : لو ترك اعتكاف الزمن المعين لعذر أو غيره : قضاء متتابعاً . على  
الصحيح من المذهب . وعنه لا يلزمه التتابع إلا بشرطه أو نيته .

الثانية : إذا خرج لغير المعتاد وتطاول في نذر أيام مطلقة . فإن قلنا : يجب  
التتابع ، على قول القاضى السابق : فحكمه حكم النذر المتتابع ، كما تقدم في كلام  
المصنف . وإن قلنا لا يجب : تتم ما بقى على ما تقدم . لكنه يبتدىء اليوم الذى  
خرج فيه من أوله ليكون متتابعاً . ولا كفارة عليه . هذا المذهب .

وقال المجد : قياس المذهب : يخير بين ذلك وبين البناء على بعض اليوم ويكفر .

قوله ﴿ وَإِنْ خَرَجَ لِمَا لَهُ مِنْهُ بُدٌّ فِي الْمُتَتَابِعِ : لَزِمَهُ اسْتِثْنَاهُ ﴾ .

يعنى سواء كان متتابعاً بشرط ، كمن نذر اعتكاف شهر متتابعاً ، أو عشرة  
أيام متتابعة ، أو كان متتابعاً بنية ، أو قلنا : يتابع في المطلق . وهذا المذهب في  
ذلك كله ، بشرط أن يكون عامداً مختاراً . وعليه أكثر الأصحاب . وجزم به  
المجد في شرحه وغيره . وقدمه في الفروع . وقال في الرعاية : يستأنف المطلق  
المتتابع بلا كفارة . وقيل : أو يبنى أو يكفر . قال في الفروع : كذا قال . وهذا  
القول من المفردات .

فائده : خروجه للماله منه بد مبطل . سواء تطاول أولاً . لكن لو أخرج  
بعض جسده : لم يبطل ، على الصحيح من المذهب . نص عليه . وقيل : يبطل .

هذا كله إذا كان عالماً مختاراً . فأما إن خرج مكرها أو ناسياً فقد سبق .  
قوله ﴿ وَإِنْ فَعَلَهُ فِي مُعَيَّنٍ فَعَلَيْهِ كَفَّارَةٌ ﴾ .

يعنى إذا خرج لئله منه بد . وفى الاستئناف وجهان .  
واعلم أنه إذا خرج فى المعين . فتارة يكون نذره متتابعاً معيناً ، وتارة يكون  
معيناً ولم يقيد بالتتابع . فإن كان معيناً ولم يقيد بالتتابع - كنذره اعتكاف شهر  
شعبان ، وخرج لئله منه بُدٌّ - فعليه كفارة يمين . رواية واحدة . وفى الاستئناف  
وجهان . وأطلقهما فى الفروع ، والمجد فى شرحه ، والشارح ، وشرح ابن منجا ،  
والمستوعب ، والرعايتين ، والحاويين .

أمرهما : يستأنف لتضمن نذره التتابع . قال المجد : وهذا أصح فى المذهب  
وهو قياس قول الخرقى . وصححه فى التصحيح . وقدمه فى الهداية ، والخلاصة .  
والوجه الثانى : يبنى . لأن التتابع حصل ضرورة التعيين . فسقط وسقط  
بفواته . فصار كقضاء رمضان . ويقضى ما فاته .

وأصل هذين الوجهين : من نذر صوم شهر بعينه فأفطر فيه روايتين .  
وإن كان متتابعاً معيناً - كنذر شعبان متتابعاً - استأنف إذا خرج ، وكفر  
كفارة يمين . قولاً واحداً .

قوله ﴿ وَإِنْ وَطِئَ الْمُعْتَكِفُ فِي الْفَرْجِ : فَسَدَ اعْتِكَافُهُ ﴾ .  
إن وطئ عامداً فسد اعتكافه إجماعاً . وإن كان ناسياً فظاهر كلام المصنف  
فساد اعتكافه أيضاً . وهو الصحيح من المذهب . نص عليه . وعليه أكثر  
الأصحاب . وخرج المجد من الصوم عدم البطان . وقال : الصحيح عندى أنه يبنى  
قوله ﴿ وَلَا كَفَّارَةٌ عَلَيْهِ إِلَّا لِتَرْكِ نَذْرِهِ ﴾ .

اعلم أن الصحيح من المذهب : أنه لا تجب الكفارة بالوطء فى الاعتكاف  
مطلقاً . نقله أبو داود . وهو ظاهر نقل ابن ابراهيم . قال المصنف ، والشارح ،

وصاحب الفروع : هذا ظاهر المذهب . قال في الكافي ، وابن منبج في شرحه :  
هذا المذهب . قال في الفائق : ولا كفارة عليه للوطء في أصح الروايتين . قال  
المجد في شرحه : وهو الصحيح . واختاره المصنف وغيره . وقدمه في الفروع  
وغيره . وجزم به في المحرر وغيره . وهو ظاهر ما جزم به في الوجيز .  
واختار القاضي وأصحابه وجوب الكفارة ، إن كان نذراً كرمضان والحج .  
وهو من المفردات . قال في المستوعب : هذا أصح الروايات . وقدمه في الخلاصة  
والرايعتين ، والحاويين وغيرهم .

### تنبيهات

الرؤول : قوله «إلا لترك نذره» يعني إنما تجب الكفارة لترك النذر لا للوطء ،  
مثل أن يطأ في وقت عين اعتكافه بالنذر .

الثاني : خص جماعة من الأصحاب وجوب الكفارة بالوطء بالاعتكاف  
المنذور لا غير . منهم القاضي ، وأبو الخطاب ، وغيرهما . واختاره المجد وغيره .  
وقال ابن عقيل في الفصول : يجب في التطوع . في أصح الروايتين . قال المجد في  
شرحه : لا وجه له . قال : ولم يذكرها القاضي . ولا وقفت على لفظ يدل عليها عن  
أحمد . وهي في المستوعب . فهذه ثلاث روايات .

الثالث : حيث أوجبنا عليه الكفارة بالوطء ، فقال أبو بكر في التنبيه : عليه  
كفارة يمين . وحكى ذلك رواية عن أحمد . واختاره ابن عبدوس في تذكرته .  
وجزم به في الإفادات . وقدمه في الرعاية الكبرى ، والزركشي ، والخلاصة .  
قال في الفروع : ومراد أبي بكر : ما اختاره صاحب المغني ، والمحرر ، والمستوعب ،  
وغيرهم : أنه أفسد المنذور بالوطء . وهو كما لو أفسده بالخروج لما له منه بد . على  
ماسبق . وهذا معنى كلام القاضي في الجامع الصغير .

وذكر بعض الأصحاب أنه : قال إن هذا الخلاف في نذر . وقيل : معين .

وقدمه في الرعايتين ، والحاويين . وجزم به في الإفادات ، وتجريد العناية ، والنور . فلهذا قيل : يجب الكفارتان ، كفارة الظهار ، وكفارة اليمين . وحكى القول بذلك في الحاوى وغيره .

وقال القاضى في الخلاف : عليه بالوطء كفارة الظهار . وقدمه في النظم ، والفائق ، والرعاية الصغرى ، والحاويين . واختار في الكبرى وجوبها ، كفارة رمضان . قال أبو الخطاب في الهداية : وهو ظاهر كلام أحمد في رواية حنبل . وتأولها المجد . وأطلقهما في المذهب ، ومسبوك الذهب ، والشرح ، والمذهب الأحمد . وهما روايتان عند الشيرازى .

قوله ﴿ وَإِنْ بَأْسَرُ دُونَ الْفَرْجِ فَأَنْزِلْ : فَسَدَ اعْتِكَافُهُ ، وَإِلَّا فَلَا ﴾ بلا نزاع فيهما . ثم رأيت الزركشى حكى عن ابن عبدوس المتقدم احتمالا بعدم الفساد مع الإنزال . ومتى فسد خرج في إلحاقه بالوطء في وجوب الكفارة وجهان . ذكره ابن عقيل .

وقال المجد : ويتخرج وجه ثالث : يجب بالإنزال بالوطء دون الفرج ، ولا يجب بالإنزال باللمس والقبلة . وقال : مباشرة الناسى كالعامد على إطلاق أصحابنا . واختار هنا لا يبطله كالصوم . انتهى . قلت : الأولى وجوب الكفارة إذا أنزل بالمباشرة فيما دون الفرج ، إذا قلنا بوجوبها بالوطء في الفرج .

### فوائد

الأولى : لا تحرم المباشرة فيما دون الفرج بلا شهوة . على الصحيح من المذهب . وذكر القاضى احتمالا بالتحريم . وما هو ببعيد . وتحرم المباشرة بشهوة . على الصحيح من المذهب . نص عليه . وقيل : لا تحرم . وجزم به في الرعاية .

الثانية : لو سكر في اعتكافه فسد . ولو كان ليلا . ولو شرب ولم يسكر ، أو

أتى كبيرة ، فقال المجد : ظاهر كلام القاضى : لا يفسد <sup>(١)</sup> . واقتصر هو وصاحب  
الفروع عليه .

الثالثة : لو ارتد في اعتكافه بطل بلا نزاع .

قوله ﴿ وَيُسْتَحَبُّ لِلْمُعْتَكِفِ التَّشَاغُلُ بِفِعْلِ الْقُرْبِ ، وَاجْتِنَابُ  
مَا لَا يَعْنِيهِ ﴾ .

من جدال ومراء ، وكثرة كلام ونحوه . قال المصنف : لأنه مكروه في غير  
الاعتكاف . ففيه أولى .

وله أن يتحدث مع من يأتيه ما لم يكثر . ولا بأس أن يأمر بما يريد خفيفاً  
لا يشغله .

### فائدتاه

إحدهما : ليس الصمت من شريعة الإسلام . قال ابن عقيل : يكره الصمت  
إلى الليل . قال المصنف في المغنى ، والمجد في شرحه : وظاهر الأخبار تحريمه .  
وجزم به في الكافي . وإن نذره لم يف به .

الثانية : لا يجوز أن يجعل القرآن بدلا عن الكلام . ذكره ابن عقيل .  
وتبعه غيره . وجزم في التلخيص والرعاية : أنه يكره . ولا يحرم . وقال الشيخ  
تقى الدين : إن قرأ عند الحكم الذى أنزل له ، أو ما يناسبه فحسن ، كقوله لمن  
دعاه لذنوب تاب منه ( ما يكون لنا أن نتكلم بهذا سبحانك ) وقوله عند ما أهمله  
( إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ ) .

قوله ﴿ وَلَا يُسْتَحَبُّ لَهُ قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ وَالْعِلْمُ وَالْمَنَاطَرَةُ فِيهِ ﴾ .

هذا المذهب . نص عليه . وعليه الأصحاب . قاله أبو الخطاب في الهداية .  
قال أبو بكر : لا يقرأ ، ولا يكتب الحديث ، ولا يجالس العلماء .

(١) وما للسكير والاعتكاف ؟ .

قال أبو الخطاب : يستحب إذا قصد به الطاعة . واختاره المجد وغيره . وذكر  
الآمدى فى استحباب ذلك روايتين .

فعلى المذهب : فعله لذلك أفضل من الاعتكاف . لتعدى نفعه . قال المجد :  
ويخرج على أصلنا فى كراهة أن يقضى القاضى بين الناس ، وهو معتكف ، إذا  
كان يسيراً : وجهان . بناء على الإقراء وتدريس العلم . فإنه فى معناه .

### فوائد

إمراها : لا بأس أن يتزوج . ويشهد النكاح لنفسه ولغيره . ويصلح بين  
القوم . ويعود المريض . ويصلى على الجنازة . ويعزى ويهنى . ويؤذن . ويقم .  
كل ذلك فى المسجد .

قال فى الفروع : ولعل ظاهر الإيضاح : يحرم أن يتزوج أو يزوج .  
وقال المجد قال أصحابنا : يستحب له ترك لبس رفيع الثياب ، والتلذذ بما يباح  
قبل الاعتكاف ، وأن لا ينام إلا عن غلبة ، ولومع قرب الماء ، وأن لا ينام مضطجعا  
بل متربعا مستنداً . ولا يكره شيء من ذلك . انتهى .

وكره ابن الجوزى وغيره لبس رفيع الثياب .  
قال المجد : ولا بأس بأخذ شعره وأظفاره فى قياس مذهبنا . وكره ابن عقيل  
إزالة ذلك فى المسجد مطلقاً صيانة له . وذكر غيره : يسن ذلك . قال فى الفروع :  
وظاهره مطلقاً . ولا يحرم إلقاؤه فيه .

ويكره له أن يتطيب . قدمه فى الفروع . ونقل المروذى : لا يتطيب . ونقل  
أيضاً : لا يعجنى . وهو من المفردات .

ونقل ابن إبراهيم : يتطيب كالتنظف ، ولظواهر الأدلة . قال فى الفروع :  
وهذا أظهر . وقاس أصحابنا الكراهة على الحج ، والتحريم على الصوم . وأطلق  
فى الرعاية فى كراهة لبس الثوب الرفيع والتطيب وجهين .

ويحرم الوطء في المسجد ، على ما يأتى فى أواخر الرجعة . وجزم به فى الفروع هناك . وقال ابن تيميم : يكره الجماع فوق المسجد . والتمسح بحائضه . والبول عليه . نص عليه على ما تقدم قريباً عند خروجه لما لا بد منه .

الثانى : ينبغى لمن قصد المسجد للصلاة أو غيرها : أن ينوى الاعتكاف مدة لبثه فيه . لاسيما إن كان صائماً . ذكره ابن الجوزى فى المنهاج . ومعناه فى الغنية وقدمه فى الفروع . ولم يرد ذلك الشيخ تقي الدين .

الثالث : لا يجوز البيع والشراء للمعتكف فى المسجد وغيره . على الصحيح من المذهب . نص عليه فى رواية حنبل . وجزم به القاضى ، وابنه أبو الحسين وغيره ، وصاحب الوسيلة ، والإيضاح ، والشرح هنا ، وابن تيميم وغيرهم . وقدمه فى الفروع ، والرعاية الكبرى وغيرهما . قال ابن هبيرة : منع صحته وجوازه أحمد . وجزم فى الفصول ، والمستوعب بالكراهة . وجزم به فى الشرح [ والمغنى وابن تيميم ، والمجد وشرح ابن رزين ] فى آخر كتاب البيع . ونقل حنبل عن أحمد ما يَحْتَمِلُ أنه يجوز أن يبيع ويشترى فى المسجد ما لا بد منه ، كما يجوز خروجه له ، إذا لم يكن له من يأتيه به .

فعلى المذهب : لا يجوز فى المسجد . ويخرج له .

وعلى الثانى : يجوز . ولا يخرج له .

وعلى المذهب أيضاً : قيل فى صحة البيع وجهان . وأطلقهما فى الآداب . قال فى الرعاية الكبرى : فى صحتها وجهان مع التحريم .

قلت : قاعدة المذهب تقتضى عدم الصحة . وتقدم كلام ابن هبيرة .

وظاهر ما قدمه فى الفروع : الصحة هنا . وقال فى الفروع ، فى آخر كتاب الوقف : وفى صحة البيع فى المسجد - وفقاً للأئمة الثلاثة - وتحريمه - خلافاً لهم - روايتان . وقال فى المغنى - قبل كتاب السلم بيسير - ويكره البيع والشراء فى المسجد . فإن باع فالباع صحيح .

وقال في الرعاية الكبرى - في باب مواضع الصلاة واجتناب النجاسات -  
يسن أن يسان المسجد عن البيع والشراء فيه . نص عليه .

وقال ابن أبي المجد في مصنفه - في كتاب البيع قبل الخيار - يحرم البيع  
والشراء في المسجد للخبر . ولا يصحان في الأصح فيهما . انتهى .

قال ابن تيم : ذكر القاضي في موضع بطلانه .

وقال الشيخ تقي الدين : يصح مع الكراهة .

وقال في الفروع : والاجارة فيه كالبيع والشراء .

ويأتى في كتاب الحدود : هل يحرم إقامة الحد فيه أم يكره ؟

وقال ابن بطل المالكي : أجمع العلماء أن ماعقده من البيع في المسجد لا يجوز  
نقضه . قال في الفروع : كذا قال .

الرابعة : يحرم التكسب بالصنعة في المسجد ، كالخياطة وغيرها . والقليل  
والكثير والحاج وغيره سواء . قاله القاضي وغيره . وجزم به في الإيضاح ،  
والمذهب . قال المجد : قاله جماعة . وقدمه في الفروع .

ونقل حرب التوقف في اشتراطه .

ونقل أبو الخطاب : ما يعجبني أن يعمل . فإن كان يحتاج فلا يعتكف .

وقال في الروضة : لا يجوز له فعل غير ما هو فيه من العبادة . ولا يجوز أن

يتجر ولا أن يصنع الصنائع . قال : وقد منع بعض أصحابنا من الإقراء وإملاء

الحديث . قال في الفروع : كذا قال .

وقال ابن البناء : يكره أن يتجر أو يتكسب بالصنعة . حكاه المجد . وجزم به

في المستوعب وغيره .

وإن إحتاج للبس خياطة أو غيرها ، للتكسب . فقال ابن البناء : لا يجوز .

حكاه المجد . واختار هو والمصنف وغيرهما الجواز . قالوا : وهو ظاهر كلام

الخرقي ، كَلَفَّ عمامته والتنظيف .

**الخامسة :** لا يبطل الاعتكاف بالبيع ، وعمل الصنعة للتكسب ، على الصحيح من المذهب . وذكر المجد في شرحه قولاً بالبطلان إن حرم . لخروجه بالمعصية عن وقوعه قربة . والله سبحانه وتعالى أعلم .

## كتاب المناسك

**فأمره :** الصحيح أن الحج فرض سنة تسع من الهجرة . وقيل : سنة عشر . وقيل : سنة ست . وقيل : سنة خمس .

**قوله ﴿ يَجِبُ الْحَجُّ وَالْعُمْرَةُ فِي الْعُمْرِ مَرَّةً وَاحِدَةً ﴾ .**

وجوب الحج في العمر مرة واحدة إجماع . والعمره - إذا قلنا تجب - فمرة واحدة بلا خلاف . والصحيح من المذهب : أنها تجب مطلقاً . وعليه جواهر الأصحاب ، منهم المصنف في العمدة ، والكافي . قال المجد : هذا ظاهر المذهب . قال في الفروع : والعمره فرض كالْحَجِّ . ذكره الأصحاب . قال الزركشي : جزم به جمهور الأصحاب وعنه أنها سنة . اختاره الشيخ تقي الدين .

فعليها يجب إتمامها إذا شرع فيها . وأطلقهما في الشرح .

وعنه تجب على الآفاقي دون المسكي . نص عليه في رواية عبد الله ، والأثرم ، والميموني ، وبكر بن محمد ، واختارها المصنف في المغنى والشارح .

قال الشيخ تقي الدين : عليها نصوصه . وأطلقهن في الفائق .

**قوله ﴿ بِخَمْسَةِ شُرُوطٍ : الْإِسْلَامُ ، وَالْعَقْلُ . فَلَا يَجِبُ عَلَى كَافِرٍ**

**وَلَا مَجْنُونٍ . وَلَا يَصِحُّ مِنْهُمَا ﴾ .**

إن كان الكافر أصلياً لم يجب عليه إجماعاً . والصحيح من المذهب : أنه يعاقب عليه . وعلى سائر فروع الإسلام ، كالتوحيد إجماعاً . وعنه لا يعاقب عليه . وعنه يعاقب على النواهي ، لا الأوامر . وتقدم ذلك في أوائل كتاب الصلاة والزكاة .

تنبيه : شمل كلام المصنف المرتد . وهو كذلك . لكن هل يلزمه الحج باستطاعته في حال رده ؟ فإن قلنا : يقضى ما فاته من صلاة وصوم : لزمه الحج وإلا فلا . ولا تبطل استطاعته برده . على الصحيح من المذهب . وعنه تبطل . ولا يجب عليه الحج باستطاعته في حال رده فقط . على الصحيح من المذهب . وعنه يجب . وإن حج ثم ارتد ثم أسلم - وهو مستطيع - لم يلزمه حج ثان . على الصحيح من المذهب . وعنه يلزمه . جزم به في الجامع الصغير ، وابن عقيل في الفصول في كتاب الحج . والإفادات .

قال أبو الحسن الجزري ، وجماعة : يبطل الحج بالردة . واختاره القاضي . وصححه في الرعايتين ، والحاويين هنا . وأطلقهما في الفروع ، والمحزر ، والرعاية الكبرى ، والفاثق في كتاب الصلاة .

وتقدم ذلك كله مستوفى في كتاب الصلاة . فليراجع .

### فوائد

الأولى : لا يصح الحج من الكافر ، ويبطل إحرامه ، ويخرج منه برده فيه .

الثانية : لا يجب الحج على المجنون إجماعاً . لكن لا تبطل استطاعته بمجنونه ، ولا يصح الحج منه إن عقده بنفسه إجماعاً . وكذا إن عقده له الولي ، اقتصاراً على النص في الطفل . وقيل : يصح . قال المجد في شرحه . اختاره أبو بكر .

الثالثة : هل يبطل إحرامه بالجنون ؟ لأنه لم يبق من أهل العبادات ، أم لا يبطل كالموت ؟ فيه وجهان . وأطلقهما المجد في شرحه : وصاحب الفروع ، وابن عقيل .  
أمرهما : لا يبطل .

قلت : وهو قياس الصوم . إذا أفاق جزءاً من اليوم . والصحيح هناك الصحة . وهو قول الأئمة الثلاثة . وظاهر ما قدمه في الرعاية الصغرى .  
فعليه : حكمه حكم من أغنى عليه .

والوجه الثانى : يبطل . وهو من المفردات . وهو قياس قول المجد فى الصوم  
الرابعة : لا يبطل الإحرام بالإغماء . على الصحيح من المذهب . قال فى الفروع :  
وهو المعروف . وقيل : يبطل .

وأطلق ابن عقيل وجهين فى بطلانه بجنون وإغماء .  
الخامسة : لا يبطل الإحرام بالسكر . قولاً واحداً . ووجه فى الفروع البطلان  
من الوجه الذى ذكره ابن عقيل فى الإغماء .

فائدة : قوله ﴿ وَالْبُلُوغُ وَالْحُرِّيَّةُ . فَلَا يَحِبُّ عَلَى صَبِيٍّ وَلَا عَبْدٍ ﴾ .  
بلا نزاع . لكن مال فى القواعد الأصولية إلى الوجوب على العبد ، إذا قلنا  
يملك ، وفى يده مال يمكنه أن يبيع به . وكذا إذا لم يحتاج إلى راحة ، لكونه  
دون مسافة القصر . ويمكنه المشى بلا ضرر يلحقه . ومثله العبد المكاتب ، والمدير ،  
وأم الولد ، والمعتق بعضه .

قوله ﴿ إِلَّا أَنْ يَبْلُغَ وَيَعْتِقَ فِي الْحَجِّ : قَبْلَ الْخُرُوجِ مِنْ عَرَفَةَ . وَفِي  
العمرة : قَبْلَ طَوَافِهَا ﴾ .

هذا المذهب ، من حيث الجملة . وعليه الأصحاب . ونص عليه . وعنه لا يجرئهما  
فائدة : لو سعى أحدهما قبل الوقوف ، وقبل البلوغ . وبعد طواف القدوم -  
وقلنا السعى ركن - فهل يجرئه هذا السعى أم لا ؟ فيه وجهان . وأطلقهما المجد فى  
شرحه ، والزركشى ، والفروع .

أمرهما : يجرئه . وهو ظاهر كلام المصنف هنا وغيره . واختاره القاضى فى  
التعليق ، وأبو الخطاب . وقدمه فى المحرر ، والرعاية الكبرى ، والنظم .

والوجه الثانى : لا يجرئه . وهو الصحيح . اختاره المجد . وقال : هو الأشبه  
بتعليل أحمد الإجزاء باجتماع الأركان حال الكمال . واختاره القاضى فى المجرّد .

وقال : هو قياس للمذهب . واختاره ابن عقيل . وجزم به في الفائق ، والرعاية الصغرى ، والحاويين .

فعلى الثانى : لا يجزئه إعادة السعى . ذكره المجد فى شرحه ، بأنه لا يشرع مجاوزة عدده ولا تكراره . واستدامة الوقوف مشروع . ولا قدر له محدود وقدمه فى الفروع ، والرعاية الكبرى .

وقيل : يجزئه إعادته . قال فى الترغيب : يعيده على الأصح . قال فى التلخيص : لزمه الإعادة . على أصح الوجهين .

### فأمرناه

إمدهما : حيث قلنا بالأجزاء ، فلا دم عليهما لنقضهما فى ابتداء الإحرام .  
كاستمراره .

الثانية : حكم الكافر يسلم ، والمجنون يفيق : حكم الصبى والعبد فيما تقدم .

قوله ﴿ وَيُحْرَمُ الصَّبِيُّ الْمُمَيَّرُ بِإِذْنِ وَلِيِّهِ ﴾ .

الصحيح من المذهب : أن الصبى المميز لا يصح إحرامه إلا بإذن وليه . وعليه أكثر الأصحاب . وجزم به فى الوجيز وغيره . وقدمه فى الفروع وغيره . قال فى القواعد الأصولية : اختاره الأكثر . وقال الزركشى : هذا أصح الوجهين . وقيل : يصح إحرامه بدون إذن وليه . اختاره المجد ، وابن عبدوس فى تذكرته ، وأطلقهما فى المحرر ، والرعاية الصغرى ، والفائق والحاويين ، وشرح المجد . فعلى الثانى : يحلله الولى إذا كان فيه ضرر . على الصحيح . وقيل : ليس له تحليله .

تنبيه : ظاهر قوله ﴿ وَغَيْرُ الْمُمَيَّرِ يُحْرَمُ عَنْهُ وَلِيُّهُ ﴾ .

أنه لا يصح أن يحرم عنه غير الولى . وهو صحيح . وهو ظاهر ما جزم به فى الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والخلاصة ، والتلخيص ، والمحرر ، والوجيز ،

وغيرهم . وجزم به في المستوعب وغيره . وقدمه في الفروع وغيره . واختاره القاضي وغيره . وقال : هو ظاهر كلام الإمام أحمد .

وقيل : يصح من الأم أيضا . وهو ظاهر رواية حنبل . واختاره جماعة من الأصحاب ، منهم ابن عقيل . وجزم به في المنور . وقدمه في الكافي ، والشرح ، والنظم ، وابن رزين في شرحه . قال الزركشي : وإليه ميل أبي محمد . واختار بعض الأصحاب الصحة في العصبية والأم . قال في الفائق : وكذا الأم والعصبية سواء . على أصح الوجهين . قال في الرعاية : يصح في الأظهر . وجزم به ابن عبدوس في تذكرته . وألحق المصنف ، والشارح ، وغيرهما : العصبية غير الولي بالأم . وقال في الحاويين : وفي أمه وعصبته غير وليه وجهان .

فأمره : الولي هنا : من يلي ماله . فيصح إحرامه عنه ، ولو كان محرما . ولو كان لم يحج عن نفسه . لأن معنى الإحرام عنه : عقده له .

تنبيه : ظاهر قوله ﴿ وَيَفْعَلُ عَنْهُ مَا يَعِجْزُ عَنْ عَمَلِهِ ﴾ .

أنه لا يفعل ما لا يعجز عنه . وهو صحيح . فيفعل الصغير كل ما يقدر عليه ، كالوقوف والمبيت ، وسواء أحضره الولي أو غيره . وما يعجز عنه يفعله الولي ، كما قال المصنف . لكن لا يجوز أن يرمى عنه إلا من رمى عن نفسه . كالنيابة في الحج . فإن قلنا بالإجزاء هناك : فكذا هنا . وإن قلنا : لا يجزىء هناك وقع عن نفسه هنا إن كان محرماً بفرضه . وإن كان حلالاً لم يعتد به . وإن قلنا : يقع الإحرام باطلا . فكذا الرمي هنا . وإن أمكن الصبي أن يناول النائب الحصاة : ناوله ، وإن لم يمكنه : استحباب أن توضع الحصاة في كفه ، ثم تؤخذ منه فيرمى عنه . فإن وضعها النائب في يده ورمى بها ، فجعل يده كالآلة : فحسن . وإن أمكنه أن يطوف فعله . فإن لم يمكنه طيف به محمولا أو راكباً . وتعتبر النية من الطائف به . وكونه ممن يصح أن يعقد له الإحرام .

فإن نوى الطواف عن نفسه وعن الصبي : وقع عن الصبي . كالكبير يطاف به محمولا لعذر .

ويجوز أن يطوف عنه الحلال والمحرم ، وسواء كان طاف عن نفسه أو لا . وهذا الصحيح من المذهب في ذلك كله .

وذكر القاضى وجهاً : لا يجزىء عن الصبي ، كالرمي عن الغير .

فعلى هذا : يقع عن الحامل . لأن النية هنا شرط . فهي كجزء منه شرعاً .

وقيل : يقع هنا عن نفسه . كما لو نوى الحج عن نفسه وعن غيره . والحمول المعذور وجدت النية منه وهو أهل . ويحتمل أن تلغو نيته هنا . لعدم التعيين لكون الطواف لا يقع عن غير معين .

وقوله ﴿ وَنَفَقَةُ الْحَجِّ فِي مَالٍ وَلِيٍّ ﴾ .

هذا المذهب . وهو إحدى الروايتين . اختاره القاضى فى بعض كتبه . وأبو الخطاب ، وأبو الوفاء ، والمصنف ، والمجد ، والشارح ، وصاحب الحاويين . قال فى المذهب ، ومسبوك الذهب : هذا أقوى الروايتين . قال ابن منبج فى شرحه : هذا المذهب . وهو أصح . وجزم به فى الوجيز ، والمنور ، وتذكرة ابن عبدوس ومنتخب الأدمى . وقدمه فى المحرر ، وابن رزى فى شرحه . وقال إجماعاً .

وعنه فى ماله . اختاره جماعة . منهم القاضى فى خلافه . قدمه فى الهداية ، والخلاصة ، والمهادى ، والرعايتين ، والحاويين ، والفائق ، وإدراك الغاية ، ونظم المفردات . وهو منها . وأطلقهما فى الفروع ، والكافى ، وشرح المجد ، والمستوعب ، والنظم .

تفسيه : محل الخلاف : يختص فيما يزيد على نفقة الحضر ، وبما إذا أنشأ السفر للحج به تمريناً على الطاعة . زاد المجد « وماله كثير يحمل ذلك » وهذا الصحيح من المذهب . جزم به المجد فى شرحه ، وصاحب الفروع ، والحاوى

وغيرهم . وقال في الرعايتين ، والفائق وغيرهم : ونفقة الحج . وقيل : الزائدة على نفقة حضره وكفارته ، ودماؤه : تلزمه في ماله . انتهى .

وقال المجد : أما سفر الصبي معه لتجارة أو خدمة ، أو إلى مكة ليستوطنها ، أو ليقم بها لعلم أو غيره مما يباح له السفر به في وقت الحج وغيره ، ومع الإحرام وعدمه : فلا نفقة على الولي . رواية واحدة . بل على الجهة الواجبة فيها بتقدير عدم الإحرام . انتهى .

وتابعه في الفروع . وقال : يؤخذ هذا من كلام غيره من التصرف لمصلحته . قوله ﴿ وَكَفَّارَتُهُ فِي مَالٍ وَلِيٍّ ﴾ .

وهو المذهب . وإحدى الروايتين . وجزم به في الوجيز ، والمنور ، والمنتخب . واختاره أبو الخطاب ، وصاحب الحاويين .

قال في المذهب ، ومسبوك الذهب : يلزم ذلك الولي في أقوى الروايتين . وقدمه في المحرر ، وشرح ابن رزين . فقال : وما لزمه من الفدية : فعلى وليه إجماعاً . ثم حكى الخلاف . قال ابن عبدوس في تذكرته : نفقة الحج ومتعلقاته المجنفة بالصبي تلزم المحرم به .

والرواية الثانية : تكون في مال الصبي . قدمه في الهداية ، والهادي ، والتلخيص ، والخلاصة ، والرعايتين ، والحاويين ، والفائق . واختاره القاضي في الخلاف . وأطلقهما في المستوعب ، والمنعني ، والكافي ، وشرح المجد ، والنظم ، والفروع .

تنبيه : محل الخلاف في وجوب الكفارات فيما يفعله الصبي : فيما إذا كان يلزم البالغ كفارته مع الخطأ والنسيان . قال المجد في شرحه : أو فعله به الولي لمصلحته ، كتغطية رأسه لبرد ، أو تطييبه لمرض .

فأما إن فعله الولي لا لعذر : فكفارته عليه . كمن حلق رأس محرم بغير إذنه . فأما ما لا يلزم البالغ فيه كفارة مع الجهل والنسيان - كاللبس والطيب في

الأشهر ، وقتل الصيد في رواية ، والوطء والتقليم على تخريج - فلا كفارة فيه إذا فعله الصبي . لأن عمده خطأ .

### فأمرناه

إسراءهما : حيث أوجبنا الكفارة على الولي بسبب الصبي ودخلها الصوم : صام عنه . لوجوبها عليه ابتداء .

الثانية : وطء الصبي كوطء البالغ ناسياً يمضى في فاسده . ويلزمه القضاء . على الصحيح من المذهب .

وقيل : لا يلزمه قضاؤه . وحكاه القاضى فى تعليقه احتمالاً .

فعلى المذهب : لا يصح القضاء إلا بعد البلوغ . على الصحيح من المذهب . ونص عليه الإمام . وقيل : يصح قبل بلوغه . وصححه القاضى فى خلافه .

وكذا الحكم والمذهب إذا تحلل الصبي من إحرامه لقوات أو إحصار . لكن إذا أراد القضاء بعد البلوغ : لزمه أن يقدم حجة الإسلام على المقضية . فلو خالف وفعل : فهو كالبالغ ، يحرم قبل الفرض بغيره . على ما يأتى آخر الباب . ومتى بلغ فى الحجة الفاسدة فى حال يحجزه عن حجة الفرض لو كانت صحيحة . فإنه يمضى فيها ، ثم يقضيها ، ويجزئه ذلك عن حجة الإسلام والقضاء ، كما يأتى نظيره فى العبد قريباً .

قلت : فيعابى بها .

ويأتى حكم حصر الصبي أيضاً فى باب القوات والإحصار .

قوله ﴿ وَلَيْسَ لِلْعَبْدِ الْإِحْرَامُ إِلَّا بِإِذْنِ سَيِّدِهِ ﴾ .

بلا نزاع . فلو خالف وأحرم من غير إذنه انعقد إحرامه . على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب . كالصلاة والصوم . وقال ابن عقيل : يتخرج بطلان إحرامه بغصبه لنفسه . فيكون قد حجج فى بدن غضب ، فهو آكد من الحجج بمال

غصب . قال في الفروع : وهذا متوجه . ليس بينهما فرق مؤثر . قال : فيكون هذا المذهب . ونصره . وسبق مثله في الاعتكاف عن جماعة .  
قال : ودل اعتبار المسألة بالغصب على تخريج رواية إن أجزى صح . وإلا فلا . انتهى .

قوله ﴿ فَإِنْ فَعَلَا فَلَهُمَا تَحْلِيلُهُمَا ﴾ .

يعنى العبد والمرأة . فذكر المصنف هنا حكم العبد والمرأة .  
أما حكم العبد إذا أحرَم : فلا يخلو ، إما أن يكون بواجب كالنذر ، أو بتطوع .  
فإن كان بواجب : فتارة يحرم بإذنه . وتارة يحرم بغير إذنه . وإن كان بتطوع : فتارة أيضاً يحرم بإذنه . وتارة يحرم بغير إذنه .  
فإن أحرَم بتطوع بغير إذنه : فله تحليله ، إذا قلنا يصح . وهذا المذهب ، كما هو ظاهر ما جزم به المصنف هنا . وجزم به في الوجيز ، والنور ، وابن منجاف في شرحه وغيرهم . واختاره ابن حامد ، والمصنف ، والشارح وغيرهم . وقدمه ابن رزين ، وابن حمدان ، وغيرهما . وصححه الناظم وغيره .  
وعنه رواية أخرى : ليس له تحليله . نقلها الجماعة عن الإمام أحمد . واختارها أبو بكر ، والقاضي ، وابنه . قال ناظم المفردات : هذا الأشهر . وهو منها . وقدمه في المحرر .

وذكر ابن عقيل قول أحمد : لا يعجبني منع السيد عبده من المضى في الإحرام زمن الإحرام والصلاة والصيام . وقال : إن لم يخرج منه وجوب النوافل بالشروع كان بلاهة . وأطلقهما في المذهب ، ومسبوك الذهب ، والفروع .  
فإن أحرَم بنقل بإذنه . فالصحيح من المذهب : أنه لا يجوز له تحليله . وعليه الأصحاب . وقطع به المصنف هنا . وعنه له تحليله .  
فأمره : لو باعه سيده وهو محرم : فمشتريه كباثته في تحليله وعدمه . وله القسوخ إن لم يعلم ، إلا أن يملك باثته تحليله فيحلله .

وإن علم العبد برجوع السيد عن إذنه فهو كما لو لم يأذن . وإن لم يعلم ففيه الخلاف في عزل الوكيل قبل علمه . على ما يأتي إن شاء الله تعالى في باب الوكالة . وأما إن كان إحرامه بواجب ، مثل : إن نذر الحج فإنه يلزمه . قال المجتهد : لا نعلم فيه خلافاً .

وهل لسيد تحليله ؟ لا يخلو : إما أن يكون النذر بإذنه ، أو بغير إذنه . فإن كان بإذنه : لم يحز له تحليله . وإن كان بغير إذنه : فهل له منعه أم لا ؟ لوجوبه عليه كواجب صلاة وصوم ؟ قال في الفروع : ولعل المراد بأصل الشرع فيه روايتان . وأطلقهما في الفروع ، والمجتهد في شرحه .

إحداهما : له منعه منه . وهو الصحيح من المذهب . اختاره ابن حامد ، والقاضي ، والمصنف ، والشارح [ وقدمه في الرعاية الكبرى والنظم ] . قلت : وهو الصواب .

والرواية الثانية : ليس له منعه منه . وقدمه في المحرر . وقال بعض الأصحاب : إن كان النذر معيناً بوقت : لم يملك منعه منه ، لأنه قد لزمه على الفور . وإن كان مطلقاً فله منعه منه . قال في الفروع : وعنه ما يدل على خلافه . وهو ظاهر كلامهم .

### فوائد

لو أفسد العبد حجه بالوطء لزمه المضى فيه والقضاء . والصحيح من المذهب : صحة القضاء في حال الرق . وقيل : لا يصح .

فعلى المذهب : ليس لسيد منعه منه . وإن كان شروعه فيما أفسده بإذنه . هذا الصحيح . وقيل : له منعه . حكاه القاضي في شرح المذهب . نقله عنه ابن رجب . وإذا لم يكن بإذنه . ففي منعه من القضاء وجهان كالمنذور . وأطلقهما المجتهد في شرحه ، وصاحب الفروع .

قلت : الأولى جواز المنع . ثم وجدت صاحب الفروع قدم ذلك في باب محظورات الإحرام في أحكام العبد .

وأيضاً فإنه قال كالمندور . والمذهب : له منعه من المندور . كما تقدم .  
وهل يلزم العبد القضاء لفوات أو إحصار ؟ فيه الخلاف المتقدم في الحر الصغير  
وإن عتق قبل أن يأتي بما لزمه من ذلك لزمه أن يبدأ بحجة الإسلام . فإن  
خالف فحكمه كالحر ، على ما تقدم ، يبدأ بنذر أو غيره قبل حجة الإسلام .  
وإن عتق في الحجة الفاسدة في حال يجرئه عن حجة الفرض لو كانت  
صحيحة : فإنه يمضى فيها . ويجزئه ذلك عن حجة الإسلام والقضاء . على الصحيح  
من المذهب . وقال ابن عقيل : عندي أنه لا يصح . انتهى .  
ويلزمه حكم جنابة كحر معسر .

وإن تحللاً للحصر ، أو حله سيده : لم يتحلل قبل الصوم . وليس له منعه .  
نص عليه . وقيل : في إذنه فيه . وفي صوم آخر في إحرام بلا إذنه وجهان  
[ وأطلقهما ] قاله في القروع . وإن قلنا يملك بالتملك ، ووجد الهدى لزمه . ويأتي  
هذا وغيره في آخر كتاب الأيمان مستوفى .

وإن مات العبد ولم يصم فلسيده أن يطعم عنه . ذكره في الفصول . وإن  
أفسد حجه صام . وكذا إن تمتع أو أقرن . وذكر القاضي : أنه على سيده إن أذن  
فيه . انتهى . ورده المصنف . وقال في الرعايتين ، والحاويين : وهدي تمتع العبد  
وقرانه عليه . وقيل : على سيده إن أذنه فيهما . وقيل : ما لزمه من دم فعلى سيده ،  
إن أحرم بإذنه وإلا صام . قال في الكبرى : قلت : بل يلزمه وحده .

ويأتي حكم حصر العبد والصبي في باب الفوات والإحصار أيضاً . هذا حكم  
العبد . وتقدم أحكام حج المكاتب في أول كتاب الاعتكاف .

وأما أحكام المرأة : فإذا أحرمت ، فلا يخلو : إما أن يكون بواجب أو تطوع .  
فإن كان بواجب ، فلا يخلو : إما أن يكون بنذر ، أو بحجة الإسلام . وإن كان  
بتطوع فلا يخلو : إما أن يكون بإذنه ، أو بغير إذنه .

فإن كان بتطوع بغير إذنه : فجزم المصنف بأن له تحليلها . وهو المذهب ،

وإحدى الروائتين . اختاره جماعة . منهم المصنف ، والشارح . وقال : هذا ظاهر المذهب . وابن حامد ، وهو ظاهر كلام الخرق . وصححه في النظم . وجزم به ابن منبج في شرحه ، وصاحب الإفادات ، والوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدي .

والرواية الثانية : لا يملك تحليلها . اختاره أبو بكر ، والقاضي ، وابنه أبو الحسين . قال ناظم المفردات : هذا الأشهر .

قال الزركشي : وهي أشهرهما . وهو من المفردات . وقدمه في المحرر . وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمهادي ، والتلخيص ، والرايعتين ، والحاويين - ذكروه في باب الفوات والإحصار - والفروع ، والقواعد الفقهية ، والزركشي .

وإن أحرمت بنفل بإذنه : فليس له تحليلها قولاً واحداً . وله الرجوع ما لم يحرم وإن أحرمت بنذر بغير إذنه ، فإن قلنا في إحرامها بالتطوع بغير إذنه : لا يملك تحليلها . فهنا بطريق أولى . وإن قلنا : يملك تحليلها هناك . فهل يملك تحليلها هنا ؟ فيه روايتان . وأطلقهما في الفروع ، والمغنى ، والشرح ، والقواعد ، والرايعتين ، والحاويين .

إحداها : لا يملك تحليلها . وهو ظاهر كلام بعضهم .  
قلت : وهو الصواب .

والثانية : ليس له تحليلها . وهو ظاهر كلام المصنف ، وكثير من الأصحاب . وجزم به ابن رزين في شرحه . قال في المغنى : في مكان « وليس له منعها من الحج المنذور » وقدمه في المحرر . قال الزركشي : وهو المذهب المنصوص . وبه قطع الشيخان .

وقيل : له تحليلها إن كان النذر غير معين . وإن كان معيناً لم يملكه . وجزم به في الرعاية الكبرى .

وإن أحرمت بنذر بإذنه لم يملك تحليلها قولاً واحداً .

فأمره : حيث جاز له تحليلها فحلها . فلم تقبل : أئمت . وله مباشرتها .  
قوله ﴿ وَلَيْسَ لِلزَّوْجِ مَنَعُ امْرَأَتِهِ مِنْ حَجِّ الْفَرَضِ وَلَا تَحْلِيلِهَا  
إِنْ أَحْرَمَتْ بِهِ ﴾ .

اعلم أنه إذا استكملت المرأة شروط الحج ، وأرادت الحج : لم يكن لزوجها  
منعها منه ، ولا تحليلها إن أحرمت به . هذا الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب  
قاطبة . وعنه له تحليلها . قال في التلخيص وقيل : فيه روايتان . قال في الفروع :  
فيتوجه منه منعها . قال : وظاهره ولو أحرمت قبل الميقات .  
وأما إذا لم تستكمل شروط الحج : فله منعها من الخروج له والإحرام به . فلو  
خالفت ، وأحرمت - والحالة هذه - لم يملك تحليلها . على الصحيح من المذهب .  
وقيل : يملكه وهو احتمال للمصنف .

### فوائد

الأولى : حيث قلنا « ليس له منعها » فيستحب لها أن تستأذنه . ونقل  
صالح : ليس له منعها . ولا ينبغي أن تخرج حتى تستأذنه .  
ونقل أبو طالب : إن كان غائباً كتبت إليه . فإن أذن وإلا حجت بمحرم .  
وقال ابن رجب في قواعده : نص أحمد في رواية صالح : على أنها لا تحج إلا  
بإذنه ، وأنه ليس له منعها . قال : فعلى هذا يجبر على الإذن لها .  
الثانية : لو أحرمت بواجب خلف زوجها بالطلاق الثلاث : أنها لا تحج العام  
لم يحز أن تحل . على الصحيح من المذهب . ونقل ابن منصور : هي بمنزلة المحصر .  
واختاره ابن أبي موسى ، كما لو منعها عدو من الحج ، إلا أن تدفع إليه مالها .  
ونقل مهنا : وسئل عن المسألة ؟ فقال : قال عطاء : الطلاق هلاك ، هي  
بمنزلة المحصر .

ووجه في الفروع تحريماً بمنع الإحرام . وقال : هو أظهر وأقيس . ذكره في أول كتاب الجنائز .

وسأله ابن إبراهيم - عن عبد : قال إذا دخل أول يوم من رمضان فامرأته طالق ثلاثاً إن لم يحرم أول يوم من رمضان - ؟ قال : يحرم . ولا تطلق امرأته . وليس لسيده أن يمنعه أن يخرج إلى مكة إذا علم منه رشدًا .  
فجوز أحمد إسقاط حق السيد لضرر الطلاق الثلاث مع تأكد حق الأدمى .  
وروى عبد الله عنه : لا يعجبني أن يمنعه . قال في الانتصار : فاستحب أن لا يمنعه .

الثالثة : ليس للوالد منع ولده من حج واجب ، ولا تحليله منه . ولا يجوز للولد طاعته فيه . وله منعه من التطوع كالجهاد ، لكن ليس له تحليله إذا أحرم للزومه بشروعه .

ويلزمه طاعة والديه في غير معصية . ويحرم طاعتها فيها .  
ولو أمره بتأخير الصلاة ليصلي به آخرها . نص على ذلك كله . قال في المستوعب وغيره : ولو كانا فاسقين . وهو ظاهر إطلاق الإمام أحمد .  
وقال الشيخ تقي الدين : هذا فيما فيه نفع لها ، ولا ضرر عليه . فإن شق عليه ولم يضره . وجب وإلا فلا . انتهى .

وظاهر رواية أبي الحارث وجعفر : لاطاعة لها إلا في البر . وظاهر رواية المروذي : لاطاعة في مكروه . وظاهر رواية جماعة : لاطاعة لها في ترك مستحب . وقال الجحد ، وتبعه ابن تيميم وغيره : لا يجوز له منع ولده من سنة راتبة . وقال أحمد فيمن يتأخر عن الصف الأول [ لأجل أبيه ] لا يعجبني . هو يقدر يبر أباه بغير هذا وقال في الغنية : يجوز ترك النوافل لطاعتها ، بل الأفضل طاعتها .

ويأتى فيمن يأمره أحد أبويه بالطلاق في كتاب الطلاق . وكلام الشيخ تقي الدين في أمره بنكاح معينة .

الرابعة : ليس لولى السفية المبذر منعه من حج القرض . ولكن يدفع نفقته إلى ثقة لينفق عليه في الطريق . وإن أحرم بنفل وزادت نفقته على نفقة الحج : ولم يكتسب الزائد ، فقليل : حكمه حكم العبد إذا أحرم بلا إذن سيده . وصحح في النظم أنه يمنعه . ذكره في أواخر الحجر . وقال في الرعاية الكبرى : فله في الأصح منعه منه ، وتحليله بصوم . وإلا فلا . وأطلقتهما في الفروع . فإن منعه فأحرم : فهو كمن ضاعت نفقته .

قوله ﴿ الخامس : الاستطاعة . وَهُوَ أَنْ يَمْلِكَ زَادًا وَرَاحِلَةً ۖ .

هذا المذهب من حيث الجملة . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . ونص عليه . واعتبر ابن الجوزي - في كشف المشكل - الزاد والراحلة في حق من يحتاجهما . فأما من أمكنه المشى والتكسب بالصنعة : فعليه الحج . واختاره الشيخ عبد الحلیم - ولد المجد ، ووالد الشيخ تقي الدين - في القدرة بالتكسب . وقال : هذا ظاهر على أصلنا . فإن عندنا يجبر المفلس على الكسب ، ولا يجبر على المسألة قال : ولو قيل بوجوب الحج عليه إذا كان قادراً على الكسب ، وإن بعدت المسافة : كان متوجهاً على أصلنا . وقال القاضى : ما قاله في كشف المشكل ، وزاد فقال : تعتبر القدرة على تحصيله بصنعة أو مسألة إذا كانت عادته . انتهى .

وقيل : من قدر أن يمشى من مكة مسافة القصر : لزمه الحج والعمرة . لأنه مستطيع . فيدخل في الآية . ذكره في الرعاية .

فعلى المذهب : يستحب الحج لمن أمكنه المشى والتكسب بالصنعة . ويكره لمن له حرفة المسألة . قال أحمد : لا أحب له ذلك .

واختلف الأصحاب في قول أحمد « لا أحب كذا » هل هو للتحريم أو الكراهة ؟ على وجهين . على ما يأتي في آخر الكتاب .

وعلى المذهب في أصل المسألة : يشترط الزاد ، سواء قربت المسافة أو بعدت . قال في الفروع : والمراد إن احتاج إليه . ولهذا قال ابن عقيل في الفنون : الحج

بَدَنِيٍّ مُحَضٍّ . ولا يجوز دعوى أن المال شرط في وجوبه . لأن الشرط لا يحصل  
المشروط بدونه . وهو المصحح للمشروط . ومعلوم أن المسكي يلزمه ، ولا مال  
له . انتهى .

ويشترط ملك الزاد . فإن لم يكن في المنازل لزمه حمله . وإن وجدته في المنازل  
لم يلزمه حمله إن كان بثمن مثله . وإن وجدته بزيادة : ففيه طريقان .

أمرهما : حكمه حكم شراء الماء للوضوء إذا عدم . على ما تقدم في باب التيمم .  
وهذا هو الصحيح من المذهب . قدمه في المغنى ، والشرح ، وشرح المجدد ، والفروع  
والثاني : يلزمه هنا بذل الزيادة التي لا تجحف بماله . وإن منعناه في شراء الماء  
للوضوء . وهي طريقة أبي الخطاب . وتبعه صاحب المستوعب ، والمصنف في  
الكافي ، والرايعيتين ، والحاويين ، وغيرهم .

وفرقوا بين التيمم وبين هذا بأن الماء يتكرر عدمه . والحج التزم فيه المشاق .  
فكذا الزيادة في ثمنه إن كانت لا تجحف بماله . لثلايفوت . نقله المجدد في شرحه .  
ويشترط أيضاً : القدرة على وعاء الزاد ، لأنه لا بد منه .

وأما الراحلة : فيشترط القدرة عليها مع البعد . وقدره مسافة القصر فقط ،  
إلا مع العجز ، كالشيخ الكبير ونحوه ، لأنه لا يمكنه . وقال في الكافي : وإن عجز  
عن المشي ، وأمكنه الحبو لم يلزمه . قال في الفروع : وهو مراد غيره .

قوله في الراحلة ﴿ صَاحِلَةٌ لِمَثَلِهِ ﴾ .

يعنى : في العادة ، لاختلاف أحوال الناس . لأن اعتبار الراحلة للقادر على  
المشي ، لدفع المشقة . قاله المصنف وجماعة من الأصحاب . ولم يذكره بعضهم . لظاهر  
النص . واعتبر في المستوعب إمكان الركوب مع أنه قال « راحلة تصلح لمثله »  
تنبيه : ظاهر كلام المصنف في قوله عن الراحلة « تصلح لمثله » أنه لا يعتبر  
ذلك في الزاد . وهو صحيح . قال في الفروع : وظاهر كلامهم في الزاد يلزمه . لظاهر

النص ، لثلا يفضى إلى ترك الحج ، بخلاف الراحلة . قال : ويتوجه احتمال أنه كالراحلة . انتهى .

قلت : قطع بذلك فى الوجيز . فقال « ووجد زاداً ومركوباً صالحين لمثله » وقال فى الفروع : والمراد بالزاد : أن لا يحصل معه ضرر لرداءته .

فائفة : إذا لم يقدر على خدمة نفسه ، والقيام بأمره : اعتبر من يخدمه ، لأنه من سبيله . قاله المصنف . وقال فى الفروع ، وظاهره : عادة مثله فى الزاد ، ويلزمه لو أمكنه لزمه ، عملاً بظاهر النص . وكلام غيره يقتضى : أنه كالراحلة لعدم الفرق .

قوله ﴿ فَاضِلًا عَنْ مُؤَنَّتِهِ وَمُؤَنَةِ عِيَالِهِ عَلَى الدَّوَامِ ﴾ .

اعلم أنه يعتبر كفايته وكفاية عياله إلى أن يعود ، بلا خلاف . والصحيح من المذهب : أنه يعتبر أن يكون له إذا رجع ما يقوم بكفايته وكفاية عياله على الدوام ، من عقار أو بضاعة أو صناعة . وعليه أكثر الأصحاب . وهو ظاهر ما جزم به فى الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والعمدة ، والتلخيص ، والبلغة ، وشرح المجد ، ومحرره ، والإفادات ، والنظم ، والحاويين ، وإدراك الغاية ، والمنور ، وغيرهم . لاقتصارهم عليه . وقدمه فى الفروع ، وتجريد العناية .

وقال فى الروضة ، والكافى : يعتبر كفاية عياله إلى أن يعود فقط . قدمه فى الرعايتين ، والفائق . نقل أبو طالب : يجب عليه الحج إذا كان معه نفقة تبلغه مكة ويرجع ويخلف نفقة لأهله حتى يرجع .

تنبيه : ظاهر قوله ﴿ فَاضِلًا عَنْ قَضَاءِ دِينِهِ ﴾ .

أنه سواء كان حالاً أو مؤجلاً ، وسواء كان لادى أو لله . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه الأصحاب . وقال فى المذهب ، ومسبوك الذهب : وأن لا يكون عليه دين حال يطالب به ، بحيث لو قضاء لم يقدر على كمال الزاد والراحلة . انتهى .

فظاهره : أنه لو كان مؤجلاً ، أو كان حالاً ، ولكن لا يطالب به : أنه يجب عليه . ولم يذكره الأكثر ، بل ظاهر كلامهم : عدم الوجوب .

فأمره : إذا خاف العنت من يقدر على الحج : قدم النكاح عليه ، على الصحيح من المذهب . نص عليه . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به أكثرهم لوجوبه إذن . وحكاه المجد إجماعاً ، لكن نوزع في ادعاء الإجماع .  
وقيل : يقدم الحج . اختاره بعض الأصحاب . كما لو لم يخفه إجماعاً .

قوله ﴿ فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ ، إِنَّكَ بِنَظَرٍ إِلَيْهِ خَلِيقٌ ﴾ .  
وكذا ما لا بد له منه .

فأمره : لو فضل من ثمن ذلك ما يحج به بعد شرائه منه ما يكفيه : لزمه الحج قاله الأصحاب . ولو احتاج إلى كتبه : لم يلزمه بيعها . فلو استغنى بإحدى النسختين لكتاب باع الأخرى . قاله المصنف ، والشارح ، ومن تبعهما .  
وتقدم نظيره في أول باب الفطرة .

قوله ﴿ فَمَنْ كَمَلَتْ فِيهِ هَذِهِ الشُّرُوطُ وَجِبَ عَلَيْهِ الْحَجُّ عَلَى الْفَوْرِ ﴾  
هذا المذهب ، بلا ريب . نص عليه . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير من الأصحاب . وعنه لا يجب على الفور ، بل يجوز تأخيره . ذكرها ابن حامد . واختاره أبو حازم ، وصاحب الفائق . وذكره ابن أبي موسى وجهاً .  
زاد المجد : مع العزم على فعله في الجملة .

ويأتي في كتاب الغصب : إذا حج بمال غصب .

فأمره : لو أيسر من لم يحج ، ثم مات من تلك السنة - قبل التمكن من الحج - فهل يجب قضاء الحج عنه ؟ فيه روايتان . أظهرهما : الوجوب . قاله في القواعد الأصولية والفقهية .

قوله ﴿وَإِنْ عَجَزَ عَنِ السَّعْيِ إِلَيْهِ لِكَبْرِ، أَوْ مَرَضٍ لَا يُرْجَى بُرْؤُهُ  
لَزِمَهُ أَنْ يُقِيمَ عَنْهُ مَنْ يَحْجُ عَنْهُ وَيَعْتَمِرُ مِنْ بَلَدِهِ. وَقَدْ أَجْزَأَ  
عَنْهُ، وَإِنْ عُوْفِي﴾.

هذا المذهب ، بلا ريب . وعليه الأصحاب . وقطعوا به . وهو من المفردات .  
ولكن ذكر الأصحاب : لو اعتدت من رفع حيضها بسنة : لم تبطل عدتها بعود  
حيضها . قال المجد : وهي نظير مسألتنا .  
يعنى : إذا استناب العاجز ثم عوفى . قال فى القروع : فدل على خلاف هنا  
للخلاف هناك .

#### فأمرنا

إمراهما : ظاهر كلام المصنف : أنه لو عوفى قبل فراغ النائب : أنه يجرىء أيضا  
وهو صحيح . وهو المذهب . قال المجد فى شرحه : هذا أصح . قال فى القروع :  
أجزأه فى الأصح . وجزم به فى الوجيز . وهو احتمال للمصنف فى المغنى .  
وقيل : لا يجرئه . قال المصنف : الذى ينبغى أنه لا يجرئه . وهو أظهر الوجهين  
عند الشيخ تقى الدين . وأطلقهما فى الفائق .

وأما إذا برىء قبل إحرام النائب : فإنه لا يجرئه قولاً واحداً .  
الثانية : ألحق المصنف وغيره بالعاجز لكبر أو مرض لا يرجى برؤه : من كان  
نِصْوَ الخلقه ، لا يقدر على الثبوت على الرحلة إلا بمشقة غير محتملة . قال الإمام أحمد :  
أو كانت المرأة ثقيلة لا يقدر مثلها أن يركب إلا بمشقة شديدة . وأطلق أبو الخطاب  
وغيره عدم القدرة .

قوله « لزمه أن يقيم عنه من يحج عنه ويعتمر » يعنى : يكون ذلك على  
القدرة كما تقدم .

قوله « من بلده » هذا الصحيح من المذهب . وعليه الأكثر .

وقيل : يحزىء أن يحج عنه من ميقاته . واختاره في الرعاية .  
ويأتى نظير ذلك فيمن مات وعليه حج وعمرة .

### فوائد

منها : لو كان قادراً على نفقة راجل لم يلزمه الحج على الصحيح من المذهب .  
وقدمه في الفروع . قال في الرعاية : قيل هذا قياس المذهب . واختاره هو اللزوم .  
ومنها : لو كان قادراً ولم يجد نائباً . ففي وجوبه في ذمته وجهان ، بناء على  
إمكان السير ، على ما يأتى قريباً . قاله المجد وغيره . وزاد : فإن قلنا : يثبت في ذمته  
كان المال المشترط في الإيجاب على المعضوب بقدر مانوجه عليه لو كان صحيحاً .  
وإن قلنا : لا يثبت في ذمته ، إذا لم يجد نائباً : اشترط للمال الموجب عليه : أن  
لا ينقص عن نفقة المثل للنائب ، لئلا يكون النائب باذلاً للطاعة في البعض . وهو  
غير موجب على أصلنا . كبذل الطاعة في الكل .  
ومنها : يجوز للمرأة أن تنوب عن الرجل ، ولا إساءة ولا كراهة في نيابتها  
عنه . قال في الفروع : ويتوجه احتمال : يكره لقوات رَمَل وحلق ورفع صوت  
وتلبية ونحوها .

تنبيه : مفهوم كلام المصنف : أنه لو رضى زوال علته : لا يجوز أن يستنيب  
وهو صحيح . فإن فعل لم يحزئه . بلا نزاع .

قوله ﴿ وَمَنْ أَمَكَّنْهُ السَّعْيُ إِلَيْهِ لَزِمَهُ ذَلِكَ ، إِذَا كَانَ فِي وَقْتِ الْمَسِيرِ  
وَوَجَدَ طَرِيقًا آمِنًا لَا خَفَارَةَ فِيهِ ، يُوجَدُ فِيهِ الْمَاءُ وَالْعَلْفُ عَلَى الْمُعْتَادِ ﴾  
يشترط في الطريق : أن يكون آمناً . ولو كان غير الطريق المعتاد ، إذا أمكن  
سلوكه ، براً كان أو بحراً . لكن البحر تارة يكون فيه السلامة ، وتارة يكون فيه  
الهلاك . وتارة يستوى فيه الأمران . فإن كان الغالب فيه السلامة : لزمه سلوكه .  
وإن كان الغالب فيه الهلاك : لم يلزمه سلوكه إجماعاً . وإن سلم فيه قوم وهلك فيه

آخرون ، فذكر ابن عقيل عن القاضي : يلزمه . ولم يخالفه . وجزم به في التلخيص ، والنظم . والصحيح من المذهب : أنه لا يلزمه . جزم به المصنف وغيره . وهو ظاهر كلام المجد في شرحه .

وقال ابن الجوزي : العاقل إذا أراد سلوك طريق يستوى فيه احتمال السلامة والمهلك : وجب الكف عن سلوكها . واختاره الشيخ تقي الدين ، وقال : أعان على نفسه . فلا يكون شهيداً . وظاهر الفروع : إطلاق الخلاف .

ويشترط على الصحيح من المذهب : أن لا يكون في الطريق خفارة . فإن كان فيه خفارة : لم يلزمه . وعليه أكثر الأصحاب . وقال ابن حامد : إن كانت الخفارة لا تجحف بماله : لزمه بذلها . وجزم به في الإفادات ، وتجريد العناية . وهو ظاهر الوجيز ، وتذكرة ابن عبدوس . وقيده المجد في شرحه ، والمصنف في السكافي : باليسيرة . زاد المجد : إذا أمن الغدر من المبدول له . انتهى .

قلت : ولعله مراد من أطلق ، بل يتعين .

وقال الشيخ تقي الدين : الخفارة تجوز عند الحاجة إليها في الدفع عن المخفر ، ولا تجوز مع عدمها ، كما يأخذها السلطان من الرعايا .

تنبيه : ظاهر قوله « يوجد فيه الماء والعلف على المعتاد » لا يلزمه حمل ذلك لكل سفره . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه أكثر الأصحاب ، لمشقة عادة . وقال ابن عقيل : يلزمه حمل علف البهائم إن أمكنه ، كالزاد . قال في الفروع : وأظن أنه ذكر في الماء أيضاً .

قوله « ومن أمكنه السعى إليه : لزمه ذلك إذا كان في وقت المسير . ووجد طريقاً آمناً » .

قدم المصنف أن إمكان المسير ، وتخليّة الطريق : من شرائط لزوم الأداء . وهو إحدى الروايتين . وعليه أكثر الأصحاب . وجزم به في الوجيز . وهو ظاهر

كلام الخرقى . قال المجد فى شرحه ، وتبعه فى الفروع : اختاره أكثر أصحابنا .  
وصححه فى النظم . وقدمه ابن منبج فى شرحه ، والتلخيص .

وعنه أن إمكان المسير وتخلية الطريق : من شرائط الوجوب . وهو الصحيح  
من المذهب . على ما يأتى فى المحرم . قال الزركشى : هذا ظاهر كلام ابن  
أبى موسى ، والقاضى فى الجامع . واختاره أبو الخطاب وغيره . وقدمه فى المحرر ،  
والرايعتين ، والحاويين ، والفائق . وجزم به فى الهداية ، والمذهب ، ومسبوك  
الذهب ، والخلاصة ، والهادى . وأطلقهما فى المبهج ، والإيضاح ، والشرح ،  
والفروع ، والمستوعب ، والكافى ، والمنفى ، وشرح المجد .

فعلى المذهب : هل يأنم إن لم يعزم على الفعل إذا قدر ؟ قال ابن عقيل :  
يأنم إن لم يعزم . كما نقول فى طريان الحيض ، وتلف الزكاة قبل إمكان الأداء .  
والعزم فى العبادات مع العجز يقوم مقام الأداء فى عدم الإنثم . قال فى الفروع :  
ويتوجه الذى فى الصلاة .

وعلى الرواية الثانية : لو حج وقت وجوبه . فمات فى الطريق : تبينا عدم  
الوجوب .

وعلى الأول : لو كملت الشروط الخمسة ، ثم مات قبل وجود هذين الشرطين :  
حُج عنه بعد موته . وإن أعسر قبل وجودهما : بقى فى ذمته .

وعلى الرواية الثانية : لم يجب عليه الحج قبل وجودهما .

فأمره : يلزم الأعمى أن يحج بنفسه بالشروط المذكورة . ويعتبر له قائد .  
كبصير يجهل الطريق . والفائد للأعمى كالحرم للمرأة . ذكرها ابن عقيل ،  
وابن الجوزى . وأطلقوا القائد .

وقال فى الواضح : يشترط للأداء قائد يلائمه . أى يوافقه . ويلزمه أجره  
القائد بأجرة مثله . على الصحيح من المذهب . وقيل : وزيادة يسيرة . وقيل :  
وغير محجفة ، ولو تبرع القائد لم يلزمه لعنة .

قوله ﴿وَمَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْحَجُّ، فَتَوَفَّى قَبْلَهُ: أُخْرِجَ عَنْهُ مِنْ جَمِيعِ مَالِهِ حَجَّةٌ وَعُمْرَةٌ﴾.

بلا نزاع . وسواء فرط أولا . ويكون من حيث وجب عليه . على الصحيح من المذهب . نص عليه . وعليه جماهير الأصحاب . ويجوز أن يستنيب من أقرب وطنيه ليتخير المنوب عنه .

وقيل : من لزمه بخراسان فمات ببغداد حج منها . نص عليه كحياته .  
وقيل : هذا هو القول الأول ، لكن احتسب له بسفره من بلده . قال في الفروع : وفيه نظر . لأنه متجه لو سافر للحج .  
قال ناظم المفردات : ويلزم الورثة أن يحجوا من أصل مال الميت عنه ، حتى يخرجوا هذا ، وإن لم تكن بالوصية ، ولا تجزى من ميقاتيه .  
وقيل : يجزى أن يحج عنه من ميقاته . لأنه من حيث وجب . واختاره في الرعاية .

فعلى المذهب : لو حج عنه خارجاً عن بلد الميت إلى مسافة القصر . فقال القاضي : يجزئه . لأنه في حكم القريب . وقدمه في الفروع . وهو ظاهر ما جزم به في المغنى والشرح .

وقيل : لا يجزئه . وجزم به في الرعاية الكبرى .  
قلت : وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب .  
وإن كان أكثر من مسافة القصر : لم يجزه . على الصحيح من المذهب .  
وعليه الأكثر . وقال في المغنى والشرح : ويحتمل أن لا يجزئه ، ويكون مسيئاً .  
كمن وجب عليه الإحرام من الميقات ، فأحرم من دونه .  
وتقدم نظيره فيما إذا حج عن المعصوب .  
وتقدم إذا أيسر ، ثم مات قبل التمكن .

### فائدتاه

إبراهيم : الصحيح : أنه يجوز أن يحج عنه غير الولي بإذنه وبدونه . اختاره ابن عقيل في فصوله ، والمجد في شرحه . وجزم به في الفائق . وهو ظاهر ما قدمه في الفروع . ذكره في باب حكم قضاء الصوم . وقيل : لا يصح بغير إذنه . اختاره أبو الخطاب في انتصاره . وتقدم ذلك في الصوم .

وهذه المسألة آخر ما بيضه المجد في شرحه .

الثانية : لو مات هو أو نائبه في الطريق : حُج عنه من حيث مات فيما بقي مسافة قولاً وفعلاً .

قوله ﴿ فَإِنْ ضَاقَ مَالُهُ عَنْ ذَلِكَ ، أَوْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ : أَخِذَ لِلْحَجِّ بِحِصَّتِهِ ، وَحُجَّ بِهِ مِنْ حَيْثُ يَبْلُغُ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب . ونص عليه .

وعنه يسقط الحج سواء عين فاعله أولاً .

وعنه يقدم الدين لتأكده . وهو قول في شرح الزركشي .

فائدة : لو وصَّى بحج نفل ، أو أطلق : جاز من الميقات . على الصحيح من

المذهب . نص عليه . وعليه الأصحاب . ما لم تمنع قرينة .

وقيل : من محل وصيته . وقدمه في الترغيب ، كحج واجب . ومعناه

للمصنف .

ويأتى بعض ذلك في باب الموصى به .

قوله ﴿ وَيُشْتَرَطُ لَوْجُوبِ الْحَجِّ عَلَى الْمَرْأَةِ : وَجُودُ مُحَرَّمِهَا ﴾ .

هذا المذهب مطلقاً . يعنى : أن المحرم من شرائط الوجوب ، كالاستطاعة

وغيرها . وعليه أكثر الأصحاب . ونقله الجماعة عن الإمام أحمد . وهو ظاهر كلام

الخرق . وقدمه في الحرر ، والفروع ، والفائق ، والحاويين ، والرايعتين . وصححه في النظم . وجزم به في المبهج ، والإيضاح ، والعمدة ، والإفادات . قال ابن منبج في شرحه : هذا المذهب . وهو من المفردات .  
وعنه أن المحرم من شرائط لزوم الأداء . وجزم به في الوجيز . وأطلقهما الزركشي .

فعليها : يحج عنها لو ماتت ، أو مرضت مرضاً لا يرجى برؤه . ويلزمها أن توصى به . وهي أيضاً من المفردات .

وعلى المذهب : لم تستكمل شروط الوجوب . وأطلقهما في الهداية - في باب القوات والإحصار - والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والكافي ، والتلخيص ، والبلغة ، والشرح ، والزركشي ، والمستوعب ، والهادي .

وعنه لا يشترط المحرم إلا في مسافة القصر . كما لا يعتبر في أطراف البلاد . وأطلقهما في المذهب ، ومسبوك الذهب ، والهادي ، والتلخيص ، والحرر ، والفائق . ونقل الأثرم : لا يشترط المحرم في الحج الواجب . قال الإمام أحمد : لأنها لا تخرج مع النساء ومع كل من أمنت .

وعنه لا يشترط المحرم في القواعد من النساء اللاتي لا يخشى منهن ولا عليهن فتنة . ذكرها المجد . ولم يرتضه صاحب الفروع .

وقال الشيخ تقي الدين : تحج كل امرأة آمنة مع عدم المحرم . وقال : هذا متوجه في كل سفر طاعة . قال في الفروع : كذا قال [ وظاهر كلام المصنف وغيره : أن الخنثى كالرجل ] .

فأمره : قال المجد في شرحه : ظاهر كلام الخرق : أن المحرم شرط للوجوب دون أمن الطريق وسعة الوقت . حيث شرطه ولم يشترطهما .

وظاهر نقل أبي الخطاب : يقتضى رواية بالعكس . وهو أنه قطع بأنهما شرطان

للوجوب . وذكر في الحرر : رواية بأنه شرط لزوم . قال : والتفرقة على كلا الطريقين مشكلة . والصحيح : التسوية بين هذه الشروط الثلاثة ، إما نفيًا . وإما إثباتًا . انتهى .

قلت : ممن سوى بين الثلاثة : المصنف في الكافي ، والشارح ، وصاحب المستوعب ، والحرر فيه ، والراعيين ، والحاويين ، والفائق ، والوجيز ، وابن عقيل وغيرهم . وأشار ابن عقيل إلى أنها تزداد للحفظ والراحة لنفس السعي . قال في الفروع : وما قاله المجد صحيح . وذكر كلام ابن عقيل . انتهى .

وممن فرق بين الحرم ، وسعة الوقت ، وأمن الطريق : المصنف في المقنع ، والكافي . فإنه قدم فيهما : أنهما من شرائط اللزوم . وقدم في الحرر : أنه من شرائط الوجوب . وكذلك فعل الناظم .

وتبع صاحب الهداية صاحب المذهب ، ومسبوك الذهب ، والخلاصة ، والهداية . فقطعوا بأنهما من شرائط الوجوب . وأطلقوا في الحرم الروايتين . وقطع في الإيضاح : أن الحرم شرط للوجوب . وأطلق فيهما روايتين . عكس صاحب الهداية ومن تابعه .

وقدم في التلخيص : أنهما من شرائط اللزوم كالمصنف . وأطلق في الحرر الروايتين . وظاهر كلامه في الفروع التفرقة . فإنه أطلق فيهما الروايتين : « عنه وعنه » وقال : اختار الأكثر أنهما من شرائط الأداء . وقدم أن الحرم من شرائط الوجوب . فموافقته للمجد تنافي ما اصطلحه في الفروع . وظهر أن للمصنف في هذه المسألة ثلاث طرق في كتبه : الكافي ، والمقنع ، والهادي .

### تنبيهات

الأول : دخل في عموم كلام المصنف في قوله ﴿ وَهُوَ زَوْجُهَا أَوْ مَنْ تَحَرَّمَ عَلَيْهِ عَلَى التَّائِيدِ بِنَسَبٍ ، أَوْ بِسَبَبٍ مَبَاحٍ ﴾ رأبها - وهو زوج أمها - وريبتها - وهو ابن زوجها - وهو صحيح . وهو المذهب . نص عليهما . وعليه الأصحاب .

ونقل الأثر في أم امرأته : يكون محرماً لها في حج الفرض فقط . وهو من المفردات . قال الأثر : كأنه ذهب إلى أنها لم تذكر في قوله تعالى ( ٣١ : ٢٤ ) ولا يبدن زينتهن إلا لبعولتهن أو آبائهن ، أو آباء بعولتهن - الآية ) . وعنه الوقف في نظر شعرها ، وشعر الريبة . لعدم ذكرهما في الآية . وهي أيضاً من المفردات .

الثاني : قوله ﴿ نَسَبٍ أَوْ سَبِّ مُبَاحٍ ﴾ .

يحتز منه عن السبب غير المباح . كالوطء بشبهة أو زنا . فليس بمحرم لأمر الموطأة وابنتها . لأن السبب غير مباح . قال المصنف وغيره : كالتهريم باللعان وأولى .

وعنه بلى . يكون محرماً . وهو قول في شرح الزركشي . وأطلقهما في الحاوي الكبير . واختاره ابن عقيل في الفصول في وطء الشبهة لا الزنا . وهو ظاهر ما في التلخيص . فإنه قال : بسبب غير محرم . واختاره الشيخ تقي الدين . وذكره قول أكثر العلماء . لثبوت جميع الأحكام . فيدخل في الآية ، بخلاف الزنا .

الثالث : قال في الفروع : المراد - والله أعلم - بالشبهة ما جزم به جماعة : أنه الوطء الحرام مع الشبهة ، كالجارية المشتركة ونحوها .

لكن ذكر الشيخ تقي الدين وأبو الخطاب في الانتصار ، في مسألة تحريم المصاهرة : أن الوطء في نكاح فاسد كالوطء بشبهة .

الرابع : ظاهر كلام المصنف هنا وجماعة : أن الملاحن يكون محرماً للملاعنة . لأنها تحرم عليه على التأيد بسبب مباح . ولا أعلم به قائلًا ، فهذا قال الأدي البغدادي ، وصاحب الوجيز : بسبب مباح لحرمتهما . وهو مراد من أطلق .

الخامس : قال الشيخ تقي الدين وغيره : وأزواج النبي صلى الله عليه وسلم أمهات المؤمنين في التحريم ، دون المحرمية . انتهى .

فيكون ذلك مستثنى من كلام من أطلق .  
وقال في المحرم : المحرم زوجها ، أو من تحرم عليه أبداً . لا من تحريمها بوطء  
شبهة أو زنا .

ف قيل : إنما قال ذلك : لثلا يرد عليه أزواج النبي صلى الله عليه وسلم . لأن  
تحريمهن على المسلم أبداً بسبب مباح . وهو الإسلام . وليسوا بمحارم لهن .  
ف قيل : كان يجب استثنائهن كما استثنى الزنى بها . فأجيب : لا نقطاع حكمهن .  
فأورد عليه الملاعة . ولا جواب عنه .

السادس : ظاهر كلام المصنف : أن العبد ليس بمحرم لسيدته ، لأنها لا تحرم  
عليه على التأيد . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وجزم به  
كثير منهم .

قال الزركشى : هذا المذهب المشهور ، والمجزم به عند أكثرين . انتهى .  
[ قال القاضى موفق الدين فى شرح مناسك المقنع : وهو المشهور المعروف أمره ]  
ونقله الأثرم وغيره ، وكان أيضاً لا يؤمن عليها كالأجنبي ، ولا يلزم من النظر  
المحرمة . وعنه هو محرم لها .

قال الجد : لأن القاضى ذكر فى شرح المذهب : أن مذهب أحمد أنه محرم ،  
وأطلقهما فى المحرم ، والنظم ، والرعايتين ، والحاويين .

[ السابع : ظاهر كلام المصنف وغيره : دخول العبد إذا كان قريباً . قال فى  
الفروع : وشرط كون المحرم ذكراً مكلفاً مسلماً . نص عليه . وكذا قال فى الرعاية  
الصغرى وغيره : واشترط الحرية فى المحرم فى الرعاية الكبرى . وجزم به ] .

### فوائد

الأولى : قوله ﴿ إِذَا كَانَ بَالِغًا عَاقِلًا ﴾ .

بلا نزاع . وهو المذهب . وعليه الأصحاب . ونص عليه : أنه يشترط فيه

أيضاً أن يكون مسلماً . وهو من مفردات المذهب . جزم به ناظرها . وقال في الفروع : ويتوجه اشتراط كون المسلم أميناً عليها .

قلت : وهو قوى في النظر .

قال : ويتوجه أنه لا يعتبر إسلامه إن أمن عليها . وقال في الرعاية : ويحتمل أن الذمي السكتاني محرم لابنته المسلمة ، إن قلنا : يلي نكاحها كالمسلم . انتهى . قلت : يشكل هذا على قول الأصحاب : إنهم يمنعون من دخوله الحرم ، سكن لنا هناك قول بالجواز للضرورة ، أو للحاجة ، أو مطلقاً . فيتمشى هذا الاحتمال على بعض هذه الأقوال .

الثانية : نفقة المحرم تجب عليها . نص عليه . فيعتبر أن تملك زاداً وراحلة لها وله .

الثالثة : لو بذلت النفقة له لم يلزم المحرم - غير عبدها - السفر بها . على الصحيح من المذهب . وعنه يلزمه .

الرابعة : ما قاله صاحب الفروع : أن ظاهر كلامهم لو أراد أجرة لا تلزمها . قال : ويتوجه أنها كمفقتة ، كما في التنزيه في الزنا ، وفي قائد الأعمى . فدل ذلك كله على أنه لو تبرع لم يلزمها لعنة . قال : ويتوجه أن يجب للمحرم أجرة مثله لا النفقة ، كقائد الأعمى . ولا دليل يخص وجوب النفقة .

الخامسة : إذا أبست المرأة من المحرم ، وقلنا : يشترط للزوم السعى ، أو كان ووجد ، وفرطت بالتأخير حتى عدم : فعنه تجهز رجلاً يحج عنها . قلت : وهو أولى كالمعضوب .

وعنه ما يدل على المنع . وأطلقهما الجدل في شرحه : وصاحب الفروع . قال الجدل : يمكن حمل المنع على أن تزوجها لا يبعد عادة ، والجواز على من أبست ظاهراً أو عادة ، لزياده سن أو مرض أو غيره مما يغلب على ظنها عدمه .

ثم إن تزوجت أو استنابت من لها محرم ، ثم فقد . فهي كالعضوب . وقال  
الآجری ، وأبو الخطاب في الانتصار : إن لم يكن محرم سقط فرض الحج بيدها .  
ووجب أن يحج عنها غيرها . قال في الفروع : وهو محمول على الإياس . قال في  
التبصرة : إن لم تجد محرماً فروايتان . لتردد النظر في حصول الإياس منه .

قوله ﴿ وَلَا يَجُوزُ لِمَنْ لَمْ يَحِجَّ عَنْ نَفْسِهِ أَنْ يَحِجَّ عَنْ غَيْرِهِ وَلَا  
نَذَرَهُ وَلَا نَافِلَةً . فَإِنْ فَعَلَ انْصَرَفَ إِلَى حَجَّةِ الْإِسْلَامِ ﴾ .

اعلم أنه إذا لم يكن حج حجة الإسلام ، وأراد الحج : فتارة يريد الحج عن  
غيره ، وتارة يريد الحج عن نفسه غير حجة الإسلام .

فإن أراد الحج عن غيره : لم يحز . فإن خالف وفعل : انصرف إلى حجة  
الإسلام . على الصحيح من المذهب . وسواء كان حج الغير فرضاً أو نفلاً أو نذراً .  
وسواء كان الغير حياً أو ميتاً . هذا المذهب . قاله في الفروع وغيره . وعليه جماهير  
الأصحاب . وجزم به في الوجيز وغيره . وقدمه في المغنى ، والشرح ، والفروع ،  
وغيرهم .

قال القاضى في الروايتين : لم يختلف أصحابنا فيه . وقال أبو حفص العكبرى :  
يقع عن المحجوج عنه . ثم يقلبه الحاج عن نفسه .

نقل إسماعيل الشانجى : لا يحزّه . لأنه — عليه أفضل الصلاة والسلام — قال  
لمن كُبي عن غيره « اجعلها عن نفسك » .

وعنه يقع باطلا . نقله الشانجى . واختاره أبو بكر .

وعنه يجوز عن غيره . ويقع عنه . قال القاضى : وهو ظاهر . نقل محمد بن  
ماهان : وفي الانتصار رواية : يقع عما نواه بشرط عجزه عن حجه لنفسه .

فعلى المذهب : لا ينوب من لم يسقط فرض نفسه . على الصحيح من المذهب  
قدمه في الفروع . وقال في الفروع : يتوجه ما قيل : ينوب في نقل عبد وصبي . ويحرم

وجزم به في الرعاية الصغرى ، والحاويين ، وتذكرة ابن عبدوس . ورجح غير واحد المنع .

وأما إذا أراد أن يحج عن نفسه نذراً أو نافلة ، فالصحيح من المذهب : أن ذلك لا يجوز ، ويقع عن حجة الإسلام . نص عليه . وعليه الأصحاب . وعنه يقع ما نواه . وعنه يقع باطلا . ولم يذكرها بعضهم هنا . منهم القاضي أبو الحسين في فروعه ، والمصنف في المغنى ، وصاحب التلخيص وغيرهم . وحكوها في التي قبلها فعلى المذهب : لا تجزىء عن المندورة ، مع حجة الإسلام معاً . على الصحيح من المذهب . نص عليه . ونقل أبو طالب : تجزىء عنهما . وأنه قول أكثر العلماء . اختاره أبو حفص .

### فوائد

إمراها : لو أحرم بنفل من عليه نذر : ففيه الروايات المتقدمة نقلاً ومذهباً . قال في الفروع : ويتوجه أن هذا وغيره الأشهر في أنه يسلك في النذر مسلك الواجب لا النفل .

الثانية : العمرة كالحج فيما تقدم ذكره .

الثالثة : لو أتى بواجب أحدهما : فله فعل نذره ونفله قبل إتيانه بالآخر . على الصحيح من المذهب . وقيل : لا . لوجوبهما على الفور .

الرابعة : لو حج عن نذره ، أو عن نفله - وعليه قضاء حجة فاسدة - وقعت عن القضاء دون ما نواه . على الصحيح من المذهب . قاله في القاعدة الحادية عشر .

الخامسة : النائب كالمنوب عنه فيما تقدم . فلو أحرم النائب بنذر أو نفل عن عليه حجة الإسلام : وقع عنها . على الصحيح من المذهب . ولو استتاب عنه ، أو عن ميت واحداً في فرضه ، وآخر في نذره في سنة : جاز .

قال ابن عقيل : وهو أفضل من التأخير . لوجوبه على الفور . قال في الفروع

كذا قال . فيلزمه وجوبه إذا . ويحرم بحجة الإسلام قبل الآخر ، وأيهما أحرم به أولاً : فعن حجة الإسلام ، ثم الأخرى عن النذر . قال في الفروع : وظاهر كلامهم ولو لم ينوه . وقال في الفصول : يحتمل الاجزاء . لأنه قد يعنى عن التعيين في باب الحج . وينعقد بهما ، ثم يعين . قال : وهو أشبه . ويحتمل عكسه ، لاعتبار تعيينه ، بخلاف حجة الإسلام .

قوله ﴿ وَهَلْ يَجُوزُ لِمَنْ يَقْدِرُ عَلَى الْحَجِّ بِنَفْسِهِ : أَنْ يَسْتَنْيِبَ فِي حَجِّ التَّطَوُّعِ ؟ عَلَى رَوَاتَيْنِ ﴾ .

وأطلقهما في المذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والتلخيص ، والبلغة ، والشرح ، والحاويين ، والفائق ، والصرصرى في نظمه .

إمراهما : يجوز . وهو المذهب . قال في الفروع : ويصح في الأصح . قال في الخلاصة : ويجوز على الأصح . وصححه في التصحيح . واختاره ابن عبدوس في تذكرته . وجزم به في الكافي ، والوجيز ، والإفادات ، والمنور ، والمنتخب . وقدمه في الهداية ، والهادى ، والحرر ، والرايعتين . وصححه القاضى أبو الحسين ، وصاحب التصحيح .

والرواية الثانية : لا يجوز . ولا يصح .

تنبيه : ظاهر كلام المصنف : أنه يجوز له أن يستنيب إذا كان عاجزاً يرجى معه زوال علته من غير خلاف . وهى طريقة المصنف . وتابعه الشارح . والصحيح من المذهب : أن حكمه حكم القادر بنفسه على الخلاف ، كما تقدم . قدمه في الفروع وغيره . وجزم به في التلخيص ، والبلغة ، والرعاية الصغرى ، والحاويين .

فوائد

منها : حكم المحبوس : حكم المريض المرجو برؤه . قاله الزركشى .

ومنها : يصح الاستنابة عن المعضوب والميت في النفل ، إذا كانا قد حججا حجة الإسلام .

ومنها : يستحب أن يحج عن أبويه . قال بعض الأصحاب : إن لم يحججا . وقال بعضهم : يستحب أن يحج عنهما وعن غيرهما . ويستحب أن يقدم الأم . ويقدم واجب أبيه على نفل أمه . نص عليهما . وقد تقدم حكم طاعة والديه في الحج الواجب والنفل عند قوله « وليس للزوج منع امرأته من حج الفرض » . ومنها : في أحكام النيابة . فنقول : من أعطى مالا ليحج به عن شخص بلا إجارة ولا جعالة : جاز . نص عليه ، كالغزو . وقال أحمد : لا يعجبنى أن يأخذ دراهم ويحج عن غيره ، إلا أن يتبرع .

قال في الفروع : ومراده الإجارة ، أو : أحج حجة بكذا . والنائب أمين ، يركب وينفق بالمعروف منه ، أو بما اقترضه أو استدانه لعذر على ربه ، أو ينفق من نفسه ، وينوى رجوعه به . ولو تركه وأنفق من نفسه ، فقال في الفروع : ظاهر كلام أصحابنا يضمن . وفيه نظر . انتهى . قال الأصحاب : ويضمن ما زاد على المعروف ، ويرد ما فضل إلا أن يؤذن له فيه . لأنه لا يملكه . بل أباحه . فيؤخذ منه .

ولو أحرم ، ثم مات مستنيبه : أخذه الورثة . وضمن ما أنفق بعد موته . قال في الفروع : ويتوجه لا . للزوم ما أذن فيه . قال في الإرشاد وغيره - في قوله « حج عني بهذا فما فضل فلك » - ليس له أن يشتري به تجارة قبل حجه . قال في الفروع : ويجوز له صرف نقد بآخر لمصلحته ، وشراء ماء للطهارة به ، وتداوى . ودخول حمام .

وإن مات أو ضل أو صد أو مرض أو تلف بلا تفريط أو أعوز بعده : لم يضمن . قال في الفروع : ويتوجه من كلامهم : يصدق ، إلا أن يدعى أمراً ظاهراً ، فبيينة .

وله نفقة رجوعه على الصحيح من المذهب مطلقاً .  
وعنه إن رجع لمرض : رد ما أخذ ، كرجوعه لخوفه مرضاً . قال في الفروع :  
ويتوجه فيه احتمال .

وإن سلك طريقاً يمكنه سلوكه أقرب منه بلا ضرر : ضمن مازاد .  
قال المصنف : أو تعجل عجلة يمكنه تركها . قال في الفروع : كذا قال . ونقل  
الأثرم : ويضمن مازاد على أمر بسلوكه .

ولو جاوز الميقات مُحِلاً . ثم رجع ليحرم : ضمن نفقة تجاوزه ورجوعه .  
وإن أقام بمكة فوق مدة قصر بلا عذر فمن ماله . وله نفقة رجوعه . خلافاً  
للعناية الكبرى ، إلا أن يتخذها داراً . ولو ساعة واحدة فلا .  
وهل الوحدة عذر أم لا ؟ ظاهر كلام الأصحاب : مختلف . قال في الفروع :  
والأولى أنه عذر . ومعناه في الرعاية وغيره . للنهي .

وذكر المصنف : إن شرط المؤجّر على أجيره : أنه لا يتأخر عن القافلة ، أو  
لا يسير في آخرها ، أو وقت القافلة ، أو ليلاً . يخالف : ضمن .

فدل أنه لا يضمن بلا شرط والمراد مع الأمن . قاله في الفروع .  
ومتى وجب القضاء فنه ، عن المستنيب . ويرد ما أخذ . لأن الحجة لم تقع عن  
مستنبيه كجنايته . كذا معنى كلام المصنف . وكذا في الرعاية : نفقة الفاسد والقضاء  
على النائب . ولعله ظاهر المستوعب . قاله في الفروع . قال : وفيه نظر .  
فإن حج من قابل بمال نفسه : أجزاءه . ومع عذر : ذكر المصنف إن فات  
بلا تفریط احتسب له بالنفقة .

فإن قلنا : يجب القضاء فعليه . لدخوله في حج ظنه عليه . فلم يكن . وفاته .  
وذكر جماعة : إن فات بلا تفریط فلا قضاء عليهما : إلا واجبا على مستنيب .  
فيؤدي عنه بوجوب سابق .

والدماء عليه . والمنصوص : ودم تمتع وقران ، كنهيه : على مستنبيه إن أذن .  
كدم إحصار . وأطلق في المستوعب في دم إحصار وجهين .

ونقل ابن منصور : إن أمر مريض من يرمى عنه . ففسى المأمور : أساء ،  
والدم على الأمر .

قال في الفروع : ويتوجه أن ماسبق من نفقة تجاوزه ورجوعه والدم مع عذر :  
على مستنبيه . كما ذكره في النفقة في فواته بلا تفريط . ولعله مرادهم . انتهى .  
وإن شرط أحدهما أن الدم الواجب عليه على غيره : لم يصح شرطه . كأجنبي .  
قال في الفروع : ويتوجه إن شرطه على نائب لم يصح . واقتصر عليه في الرعاية .  
فيؤخذ منه : يصح عكسه

وفي صحة الاستئجار لحج أو عمرة : روايتا الإجارة على قرينة . يأتیان في كلام  
المصنف في الإجارة . والمذهب : عدم الصحة . ويلزم من استنابه إجارة بدليل  
استنابة قاض ، وفي عمل مجبول ، ومحدث في صلاة . قال في الفروع : كذا قالوا .  
واختار ابن شاقلا تصح . وذكر في الوسيلة الصحة عنه ، وعن الخرق .  
فعلى هذا : تعتبر شروط الإجارة .

وإن استأجر عينه لم يستنب . على الصحيح من المذهب . وقال في الفروع :  
يتوجه كتوكيل ، وأن يستناب لعذر .

وإن ألزم ذمته بتحصيل حجة له استناب . فإن قال « بنفسك » قال في  
الفروع : فيتوجه في بطلان الإجارة تردد . فإن صححت لم يحز أن يستناب . انتهى .  
[ ولا يستناب في إجارة العين ، ويجوز في إجارة الذمة . فإن قال بنفسك :  
لم يحز في وجه . وفي آخر تبطل الإجارة . وأطلقهما في الفروع ] .

قال الآجری : وإن استأجره ، فقال : تحج عنه من بلد كذا لم يحز حتى  
يقول : تحرم عنه من ميقات كذا . وإلا فجهولة .

فإذا وقت مكانا يحرم منه . فأحرم قبله فمات : فلا أجره . والأجرة من  
إحرامه مما عينه إلى فراغه .

قال في الفروع : ويتوجه لاجهالة . ويحمل على عادة ذلك البلد غالباً . ومعناه

كلام أصحابنا ومرادهم . قال : ويتوجه إن لم يكن للبلد إلا ميقات واحد جاز .  
فعلى قوله : يقع الحج عن المستنيب ، وعليه أجره مثله .  
ويعتبر تعيين النسك وانفساخها بتأخير . ويأتى فى الإجارة . فإن قدم فيتوجه  
جوازه لمصلحته ، وعدمه لعدمها . وإلا فاحتمالان . أظهرهما : يجوز . قاله فى الفروع .  
ومعنى كلام المصنف وغيره : يجوز . وأنه زاد خيراً .  
ويملك ما يأخذه ويتصرف فيه . ويلزمه الحج . ولو أحصر ، أو ضل أو تلف  
ما أخذه ، فرط أولاً ، ولا يحتسب له بشيء . واختار صاحب الرعاية : ولا يضمن  
بلا تفریط . والدماء عليه . وإن أفسده كفر . ومضى فيه وقضاه . وتحسب أجره  
مسافر قبل إحرامه . جزم به جماعة . وقدمه فى الفروع . وقيل : لا . وأطلق  
بعضهم وجهين . وعلى الأول قسط ماساره ، لا أجره المثل . خلافا لصاحب الرعاية  
وإن مات بعد ركن لزمه أجره الباقي .  
ومن ضمن الحجة بأجرة أو جعل : فلا شيء له . ويضمن ماتلف بلا تفریط  
كما سبق .  
وقال الآجرى : وإن استؤجر من ميقات فمات قبله فلا . وإن أحرّم منه ،  
ثم مات : احتسب منه إلى موته .  
ومن استؤجر عن ميت . فهل تصح الإقالة أم لا ؟ لأن الحق للميت .  
يتوجه احتمالان . قاله فى الفروع .  
قلت : الأولى الجواز . لأنه قائم مقامه . فهو كالشريك ، والمضارب .  
والصحيح : جواز الإقالة منهما . على ما يأتى فى الشركة .  
وعلى الثانى : يعاين بها .  
ومن أمر بحج فاعتمر لنفسه ، ثم حج عن غيره . فقال القاضى وغيره : يرد  
كل النفقة ، لأنه لم يؤمر به . وجزم به فى الحاوى الكبير . ونص أحمد واختاره  
المصنف وغيره - : إن أحرّم به من ميقات فلا . ومن مكة : يرد من النفقة ما بينهما

ومن أمر بإفراد فقرن لم يضمن ، كتمتعه . وفي الرعاية وقيل : يعذر . قال في الفروع : كذا قال .

ومن أمر بتمتع فقرن : لم يضمن . وفي الرعاية : على الصحيح من المذهب . وقال القاضى وغيره : يرد نصف النفقة لفوات فضيلة التمتع . وعمره مفردة كإفراده ولو اعتمر . لأنه أحل فيها من الميقات .

ومن أمر بقران فتمتع وأفرد فلأمر . ويرد نفقة قدر ما يتركه من إحرام النسك المتروك من الميقات . ذكره المصنف وغيره . وقال فى الفصول وغيرها : يرد نصف النفقة . وأن من تمتع لا يضمن ، لأنه زاده خيراً .

وإن استناب شخصاً فى حجة واستنابه آخر فى عمرة فقرن . ولم يأذنا له : صحا له . وضمن الجميع ، كمن أمر بحج فاعتمر أو عكسه . ذكره القاضى وغيره . وقدمه فى الفروع . واختار المصنف وغيره : يقع عنهما . ويرد نصف نفقة من لم يأذن . لأن المخالفة فى صفته . قال فى الفروع : وفى القولين نظر . لأن المسألة تشبه من أمر بالتمتع فقرن . قال فى الفروع : ويتوجه منهما لاضمان هنا . وهو متجه إن عدد أفعال النسكين . وإلا فاحتمالان . انتهى .

قلت : الصواب عدم الصحة عن واحد منهما . وضمان الجميع .

وإن أمر بحج أو عمرة ، فقرن لنفسه : فالحلاف .

وإن فرغه ثم حج أو اعتمر لنفسه صح . ولم يضمن . وعليه نفقة نفسه مدة مقامه لنفسه .

وإن أمر بإحرام من ميقات . فأحرم قبله ، أو من غيره ، أو من بلده . فأحرم من ميقات ، أو فى عام ، أو فى شهر . فحالف ، فقال ابن عقيل : أساء لمخالفته . وذكر المصنف : يجوز . لإذنه فيه بالجملة . وقال فى الانتصار : ولو نواه بخلاف ما أمره به : وجب رد ما أخذه .

ويأتى فى أواخر باب الإحرام فى كلام المصنف وغيره بعض أحكام من حج عن غيره .